

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي
إعداد الطلبة:

- شبابحي نصيرة
- رحاحلة سميحة

تحت عنوان:

تحرير التجارة الدولية بين الإقليمية والنظام التجاري المتعدد
الأطراف

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د.
مشرفا ومقررا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. العايد لمين
مناقشا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د.

السنة الجامعية : 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

الحمد لله ملء السماوات، الحمد لله ملء الأرض، الحمد لله ملء ما بينهما، الحمد لله ملء ما شاء ما بعد ذلك .

اولا وقبل كل شيء، نشكر الله عز وجل جزيل الشكر، على أن وفقنا وأهدانا القوة والإرادة والعزيمة لإتمام هذا العمل .

ثم لا يفوتنا، وقد تم البحث وبلغ غايته، إلا أن نسجل شكرنا وتقديرنا إلى الأستاذ الدكتور – عايد أمين – على حسن رعايته وتوجيهاته القيمة وفائق إمتنانه، وصبره علينا طيلة إشرافه على إعداد هذه المذكرة .

كما نشكر لجنة المناقشة على قبولها مناقشة هذه المذكرة .

كما نشكر كل من :

زملائي في العمل لوقوفهم إلى جانبنا ودعمهم ومساعدتهم لنا.

وكل من ساندنا خلال إنجاز هذا العمل المتواضع.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم علمنا يا معلم إبراهيم وفهمنا يا مفهم سليمان.

أولا وقبل كل شيء أهدي هذا العمل المتواضع إلى من كان دعماؤها مصباحا يضيء لي دروب الحياة ورضاءها عني يزيدني قوة وعزيمة إلى أمني الغالية حفظها الله.

إلى من كان سندا لي أبي العزيز.

إلى كل إخوتي وأخواتي وزوجات إخوتي وإلى كل أفراد عائلتي.

إلى الذين وقفوا بجانبني وترقبوا بشغف وشوق كبيرين لإنهائي لهذا العمل.

إلى كل الصديقات وزملاء العمل بدون استثناء وزملاء الدراسة.

الشكر المسبق للجنة المناقشة الموقرة.

شبابحي نصيرة

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

أهدي ثمرة عملي هذا إلى:

الوالدين العزيزين الذي يقول الله سبحانه وتعالى فيهما:

وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ
الْمَصِيرُ

إلى أمي الغالية حفظها الله ورعاها.

إلى من علمني ورعاني ورباني على مكارم الأخلاق والذي العزيز أطل الله في عمره وحفظه من
كل سوء.

إلى أختي وأخي.

إلى كل الأصدقاء والزلاء

إلى كل من ساعدني على إتمام هذا العمل المتواضع

الشكر المسبق للجنة المناقشة الموقرة.

رحالة سميحة

الملخص:

تشهد التجارة الدولية اهتماما متزايدا من مختلف الدول سواء المتقدمة منها أو حتى النامية، وذلك نظرا لأهميتها في خدمة التنمية الإقتصادية خاصة بعد التطورات السريعة التي شهدتها الإقتصاد الدولي، والتي أدت إلى التوجه نحو تحرير التجارة، أين شهد العقد الأخير من القرن العشرين توقيع العديد من الإتفاقيات التجارية الإقليمية ومن بروز العديد من التكتلات الإقتصادية الإقليمية التي أخذت في الإنتشار بأبعاد و توجهات مختلفة، وهو ما تزامن في نفس الوقت مع ظهور المنظمة العالمية للتجارة، كأول منظمة دولية تهتم بالعلاقات التجارية الدولية تقوم على مبدأ حرية التجارة في إطار ما يسمى النظام التجاري متعدد الأطراف، وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهم التحولات التي شهدتها الإقتصاد العالمي و التي دفعت به نحو التدويل، وكذا إبراز كل من التكتلات الإقتصادية و المنظمة العالمية للتجارة في تحرير التجارة الدولية، و دراسة العلاقة التفاعلية بينهم.

كما تسعى دول العالم إلى تحقيق التحرير الكامل للتجارة وهناك إجماع واسع حول إعتبار الإطار متعدد الأطراف للمفاوضات الخاصة للتحرير التجارة الدولية الطريق الأمثل لتحقيق الإزدهار الإقتصادي لشعوب العالم بدليل أنه لحد الآن هناك تهافت كبير على تسريع عملية الإنظام للمنظمة العالمية للتجارة، و بالموازاة مع تشكيل الإتفاقيات الإقليمية التي أصبحت نشطة وفي تزايد كبير بشكل لا يستهان به وترتب على هذا التصاعد إعادة النظر في مدى توافق التحرير التجاري بين الإتفاقيات التجارية الإقليمية و متعددة الأطراف

الكلمات المفتاحية:

تحرير التجارة الدولية، التكتلات الإقتصادية الإقليمية، النظام التجاري المتعدد الأطراف.

Abstract:

International trade is receiving attention from countries in the developed and developed world, in view of its importance in the service of economic development, especially after the rapid developments in the international economy, which led to the liberalization of trade, the last decade of the twentieth century saw the signing of several regional trade agreements, which led to the emergence of many regional economic blocs, which coincided with the emergence of the world trade organization, as the first international organization concerned international trade within the framework of the so-called multilateral trading system. This study aimed to highlight the most important transformations witnessed by the international economy, which led to internationalization, as well as to highlight the role of the regional economic blocs and the world trade organization in the liberalization of international trade, by studying the interactive relationship between them.

The countries of the world are striving for full liberalization of trade. There is broad consensus that the framework for the multilateral negotiations on the liberalization of international trade is the best way to achieve economic prosperity for the people of the world. Evidence that so far there is a big rush to speed up the process of joining the world trade organization, and in parallel with the formation of regional agreements that have become active and in a significant increase in a significant manner as a result of this escalation, the review of compatibility of trade liberalization between regional trade agreements and multilateral.

Keywords:

Liberalization of international trade, regional economic blocs, multilateral trading system.

أولاً: فهرس المحتويات

I	شكر و عرفان.....
II	الإهداء.....
III	ملخص.....
IV	الفهرس العام.....
IV	فهرس المحتويات.....
V	فهرس الجداول.....
VI	فهرس الاشكال.....
أ-د	المقدمة العامة
	الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية و السياسة التجارية
	مقدمة
15	المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية
16	المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية
16	المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الدولية
17	المطلب الثالث: الدور التنموي للتجارة الدولية
23	المبحث الثاني: الاتجاهات المختلفة لسياسات التجارة الخارجية
24	المطلب الأول: ماهية السياسة التجارية
24	المطلب الثاني: المفاضلة بين الحرية و التقيد في سياسات التجارة الخارجية
25	المطلب الثالث: الأساليب المختلفة للسياسة التجارية
30	خلاصة الفصل
35	الفصل الثاني: النظام التجاري بين الإقليمية و التعددية
	مقدمة
37	المبحث الأول: التكامل الاقتصادي الاقليمي كمدخل لتحرير التجارة الدولية
38	المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي
38	المطلب الثاني: درجات التكامل الاقتصادي
42	المطلب الثالث: الإقليمية الجديدة
44	المبحث الثاني: العلاقة بين الإقليمية و النظام لتجاري متعدد الأطراف في اطار تحرير التجارة
48	المطلب الأول: منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة
48	المطلب الثاني: التكتلات الإقليمية و دورها في تحرير التجارة
55	المطلب الثالث: التفاعل بين الإقليمية و النظام التجاري متعدد الأطراف
58	خلاصة الفصل
63	الخاتمة العامة
64	قائمة المراجع
67	

ثانيا: فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
39	التعاريف المختلفة للتكامل الاقتصادي الإقليمي	01
47	الفرق بين المنهج التقليدي للتكامل و الاقليمية الجديدة	02
57	اتفاقيات التجارة الاقليمية حسب الأقاليم (الاتفاقيات المبلغ عنها إلى غاية نهاية ديسمبر 2014)	03

ثالثا: فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الجدول
52	تطور الصادرات السلعية للدول النامية خلال الفترة 1995 – 2015	01
53	نمو حجم المبادلات السلعية لدول منظمة التجارة العالمية (1955 – 2016)	02

مقدمة عامة :

شهد العالم تحولات وتطورات سريعة في نطاق البيئة الاقتصادية العالمية ، جعلت الإقتصاد العالمي يتطور ويتغير بشكل جذري، من بين أهم هذه التغيرات التحرير المتزايد للتجارة العالمية في كل من المنظمة العالمية للتجارة و ظهور تكتلات إقتصادية، وبالتالي تعددت أشكال العلاقات العابرة للحدود بين مختلف دول العالم ، ترتب عنها زيادة كبيرة في نسب تبادل السلع والخدمات ، وحركة رؤوس الأموال مما جعل إقتصاديات الدول أكثر اندماجا وتكاملا ، خاصة مع نهاية القرن العشرين غير أن الآراء تعددت وتناقضت حول مدى مساهمة كل من المنطقة العالمية للتجارة ، والتكتلات الإقتصادية في سيرورة هذا التحرير فالبعض لا يرى في التكتلات الإقتصادية إلا شكلا جديدا من أشكال الحماية التجارية لصالح أعضاء الكتلة الواحدة ، و أن المنظمة العالمية للتجارة لا تعكس المبادئ التي قامت عليها لأنها لا تؤدي إلى توزيع عادل للمكاسب من تحرير التجارة بين الدول بمختلف مستويات تطورها الإقتصادي ، في حين يرى البعض الآخر العكس .

وفي ظل هذه المعطيات أصبح لزاما على الدول إعادة النظر مرة أخرى في توجهاتها و خياراتها الإقتصادية ، حيث أصبح بقاء الدول فرادى في ظل هذه المتغيرات قد يضعفها ويكون سببا في تخلفها، فإشتداد حدة المنافسة محليا وعالميا وكذا المخاطر و المستجدات التي يشهدها العالم أكبر من أن تتحملها وتواجهها الكيانات القطرية لوحدها ، وهو ما أدى إلى تزايد الشعور بالحاجة إلى مزيد من التعامل والتكامل بين الدول لمواجهة هذه المتغيرات وتعظيم المكاسب ، وتزامنا مع ذلك شهد العالم تأسيس منظمة عالمية للتجارة تعني بالمسائل المتعلقة بالسياسات التجارية الدولية وتعالج المشاكل المرتبة بها، وأصبحت بعد ذلك أحد أهم اوجه الإندماج في الإقتصاد العالمي تسعى مختلف الدول من خلال الإنضمام إليها إلى ضمان مكانتها في النظام التجاري الدولي الجديد في جانبه المتعدد الأطراف، كما أدت الأهمية المتزايدة لتجارة الدولية في الإقتصاد العالمي من خلال دورها التنموي بنفس الدول إلى أخذ منحى آخر، وذلك من خلال إقامة تكتلات إقتصادية والتي شهدت إنتشارا كبيرا في كل أنحاء العالم سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية على حد سواء وبتزايد مستمر و بصور ومراحل مختلفة، حيث تميزت هذه التكتلات عند بداية ظهورها في صورة تجمعات تتميز الدول العضوة فيها بنوع من التكافؤ في إقتصادياتها و التقارب في جوانبها الإجتماعية وحتى الجغرافية، إلا أن عدم تحقيق معظم هذه التجمعات لمعظم الأهداف المرجوة منها، أدى إلى ظهور تكتلات إقتصادية في شكل جديد بخصائص ودوافع تختلف عن تلك التي سبقتها، حيث أصبحت تجمع بين أقطار غير متجانسة بل لعل هذا أصبح واحدا من مميزاتهما، مما أعطى فرصة لدول النامية خاصة من أجل تعزيز فرصها للإندماج في الإقتصاد العالمي من خلال تحرير تجارتها الخارجية وتطبيق سياسة تشجيع الصادرات و الإستثمار الأجنبي أكثر من سياسة الإعتماد على الإحلال محل الواردات .

أولاً: إشكالية الدراسة:

تعتبر الإتفاقيات التجارية الإقليمية شكلاً من أشكال النظام التجاري العالمي تؤثر وتتأثر به ، يهدف كلاهما إلى تحرير التجاري بين الدول الأعضاء ، لكن كل على طريقته الخاصة حسب المبادئ القائم عليها ، لذلك جاءت الإشكالية كالتالي :

• هل تتوافق طريقة عمل الإتفاقيات التجارية الإقليمية مع الإتفاقيات متعددة الأطراف من مجال تحرير التجارة الدولية ؟

• وكيف ساهمت كل من الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف في تحرير التجارة الخارجية ؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية :

1. ما هي أسباب قيام التجارة الدولية وما هو دورها التنموي؟

2. ما هي الإتجاهات المعتمدة للسياسات التجارة الخارجية ؟

3. ما هي طرق المفاضلة بين الحرية والتقييد للسياسات للتجارة الخارجية ؟

4. ما هو مفهوم التكامل الإقتصادي الإقليمي ؟

5. ما هي أهداف الإقليمية الجديدة والفرق بينها وبين المنهج التقليدي للتكامل ؟

6. ماهي العلاقة بين الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف في إطار تحرير

التجارة ؟

ثانياً: فرضيات الدراسة:

من خلال الإشكالية السابقة ومن أجل معالجة الموضوع تم وضع الفرضية الرئيسة التالية:

ساهمت كل من الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف في تحرير التجارة الخارجية من خلال التوجه نحو إقامة إتفاقيات تجارية إقليمية من جهة وسعيها الدائم من أجل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

يمكن تجزئة هذه الفرضية الرئيسة إلى أربع فرضيات فرعية كما يلي :

الفرضية الأولى: هناك العديد من النظريات الإقتصادية العالمية المفسرة للتجارة الخارجية ، كما تنقسم السياسات المالية

الدولية في تحرير التجارة الدولية إلى رأيين مختلفين بين منادي للحرية و مؤيد لسياسة التقييد .

الفرضية الثانية: ساهمت كل من الإستثمارات الأجنبية المباشرة و الشركات المتعددة الجنسيات، وكذا المؤسسات المالية

الدولية في تحرير التجارة الدولية.

الفرضية الثالثة: تسير كل من الإقليمية و التعددية في منحى واحد يصب في تحرير التجارة الدولية .

الفرضية الرابعة: تلعب التكتلات الإقليمية دوراً هاماً في التجارة العالمية .

ثالثاً: أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

1 - معرفة موقع الإتفاقات التجارية الإقليمية ضمن النظام التجاري العالمي الجديد سواء كانت دول متقدمة أو دول نامية.

2 - التعرف على درجات التكامل الإقتصادي وكذا الإقليمية الجديدة.

3- معرفة مدى أهمية الإتفاقات التجارية الإقليمية التي زاد عددها في الآونة الأخيرة في ظل تواجد المنظمة العالمية للتجارة المتخصصة أساساً في تحرير التجارة الدولية.

4- توضيح القواعد والمعايير التي تقوم عليها التكتلات الإقتصادية الإقليمية.

5- التطرق للعلاقة التبادلية بين الإقليمية و النظام التجاري المتعدد الأطراف.

رابعاً: أهمية الدراسة:

ترجع أهمية هذه الدراسة لأهمية النظام التجاري العالمي الجديد سواء من خلال المنظمة العالمية للتجارة أو التكتلات الإقتصادية الإقليمية كواقع مفروض أمام الإقتصاديات القطرية من أجل مواجهة التحديات التي يفرضها التنافس حول تعظيم مكاسب التجارة الدولية في ظل النظام الإقتصادي الدولي الجديد، من خلال المرونة التي يمنحها النظام التجاري العالمي الجديد في النفاذ للأسواق، وهو ما قد يضمن لدول المندمجة في هذا النظام فرصة أكبر من أجل تحقي أهدافها التنموية و الحفا على مصالحها.

خامساً: حدود الدراسة:

يستدعي الوقوف على الأهداف المرجوة من هذه الدراسة الإجابة على إشكالياتها الإلتزام بإطارين زماني ومكاني محددين، حيث قيد الإطار الزمني من نهاية الحرب العالمية الثانية وهي فترة ظهور بوادر النظام التجاري متعدد الأطراف إلى غاية وقتنا الحالي، أما فيما يخص الإطار المكاني فيمكن إضفاء الصبغة العالمية لدراسة كون النظام التجاري العالمي الجديد بشقيه الإقليمي والمتعدد الأطراف ظاهرة مست كل دول العالم.

سادساً: أسباب إختيار الموضوع:

هناك أسباب عدة دفعتنا لإختيار هذا الموضوع نذكر منها:

الأسباب الذاتية: تتمثل في:

- الميول الشخصية لموضوع متعلق بالتجارة الدولية و تحريرها.
- التطرق إلى الموضوع يناسب تخصصنا ألا وهو الإقتصاد الدولي.

أما الأسباب الموضوعية: المتمثلة في:

- نظرا لحدثة الموضوع وتأثيرها على النظام التجاري العالمي الجديد.
- معرفة مستويات التحرير التجاري المطبقة فعلا في ظل التحرير التجاري الدولي.

سابعا: منهج الدراسة:

لإعداد هذه الدراسة ارتأينا أن نستخدم المناهج التالية:

المنهج التاريخي في سرد التطور التاريخي لمسار التجارة الدولية عبر الأنظمة الاقتصادية وكذا مراحل تحرير التجارة الدولية.

أما المنهج الوصفي يستخدم في تحديد المفاهيم.

ثامنا: الدراسات السابقة:

لقد تم تناول متغيرات موضوع النظام التجاري العالمي الجديد في العديد من البحوث و الدراسات نذكر منها:

*الدراسة التي نشرها خير الدين بلعز، بعنوان: **التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء النظام التجاري متعدد الأطراف - مع الإشارة إلى حالة الجزائر -** أطروحة دكتوراة ل م د من جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، تناول فيها النظام التجاري العالمي الجديد والصراع القائم بين الإتفاقات التجارية و المتعددة الأطراف وكذا تأثير الأزمات على التجارة الدولية، وتوصل من خلالها إلى أن المتطلبات البيئية، الإتفاقات التجارية الإقليمية و الأزمات الإقتصادية العالمية هي أهم التحديات التي تواجه التجارة العالمية .

*الدراسة التي نشرها حشماوي محمد، بعنوان **الإتجاهات الجديدة لتجارة الدولية في ظل العولمة الإقتصادية،** أطروحة دكتوراة في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، تناول فيها مراحل تطور النظام الإقتصادي من الحرب العالمية الثانية إلى اجتياح العولمة لها، إتجاهات التجارة الدولية، النظام التجاري الجديد والدول النامية، وتوصل فيها إلى أن المصادقة على نتائج جولة الأورغواي، وتحديد النظام الإقتصادي العالمي الجديد بإستكمال أحد دعائمه الرئيسة أدت إلى ميلاد نظام تجاري عالمي جديد تحت إشراف وقيادة منظمة التجارة العالمية، يقوم على التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية وتخفيض الحواجز والقيود التعريفية لتصبح هذه الرسوم والتعريفات أدوات فعالة لتشجيع التبادل التجاري الدولي وليس عائقا أو قيادا على التجارة الدولية بالإضافة إلى تنامي ظاهرة التكتلات التجارية وتأثيرها على إتجاهات التجارة الدولية.

*دراسة لسليمان ناصر : تحت عنوان : **التكتلات الإقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام المنظمة العالمية للتجارة -** دراسة حالة الجزائر - وهي عبارة عن مقال منشور في مجلة الباحث الصادرة عن جامعة ورقلة في عددها الأول سنة 2002 ، حيث جاءت هذه الدراسة لتبحث في مصير البلدان النامية والفقيرة التي تسعى إلى الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في ظل تنامي ظاهرة التكتلات الإقتصادية ، وهل هذه التكتلات قادرة على الصمود و المنافسة أمام المجموعات الإقتصادية الكبرى في العالم ، لتخلص الدراسة إلى ضرورة التفكير الجدي من قبل الدول النامية في إقامة تكتلات إقتصادية وتفعيل ما هو قائم منها كإستراتيجية حقيقية لمواجهة تحديات الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة .

*المقال المنشور من قبل علاوي محمد لحسن، الإقليمية الجديدة : المنهج المعاصر للتكامل الإقتصادي الإقليمي، منشور في مجلة الباحث، سنة 2009-2010، تناول فيها موضوع تطور الإقليمية الإقتصادية، والدوافع الكامنة وراء إنتشار الإقليمية الجديدة، ومدى تأثيرها على النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف، وفي الأخير توصل إلى أن الإنتشار السريع للإتفاقات التجارية الإقليمية و الإتفاقات الثنائية بين الدول المتقدمة والدول النامية، أدى إلى ظهور قضايا من شأنها التأثير ليس فقط على النظام التجاري العالمي بشكل سلبي، فهناك تشدد واضح في الإتفاقيات الإقليمية في مجالات عدة كحماية حقوق الملكية الفكرية الفردية، وقواعد المنشأ، التفاوت في الأداء الإقتصادي، فض المنازعات ... وغيرها من العوائق .

تاسعا:خطة الدراسة:

من أجل تحقيق الأهداف المرجوة ونضرا لإتساع الموضوع وتشعب فروعه وقصد إعطاء القدر الكافي و التركيز تم تقسيم الدراسة كما يلي:

المقدمة: أين تم طرح إشكالية الدراسة وعرض مختلف جوانب الموضوع.

الجزء النظري: تطرقنا فيه إلى فصلين على النحو التالي:

-**الفصل الأول:** " الإطار النظري للتجارة الخارجية و السياسة التجارية " والذي تم من خلاله عرض مفصل لمختلف

الجوانب النظرية المتعلقة لتجارة الخارجية من مختلف النظريات المفسرة لها و إتجاهاتها المختلفة.

-**الفصل الثاني:** "النظام التجاري العالمي بين الإقليمية والتعددية" ويتم من خلال هذا الفصل التطرق لتكامل الإقتصادي

الإقليمي كمدخل لتحرير التجارة الدولية التطور التريخي للمنظمة العالمية لتجارة، وكذا التطرق للعلاقة بين الإقليمية و النظام التجاري المتعدد الأطراف في إطار تحرير التجارة الدولية.

خاتمة: وتشمل على الخلاصة العامة، نتائج إختيار الفرضيات، النتائج والتوصيات و أفاق الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الخارجية
والسياسة التجارية

مقدمة الفصل الأول:

تعتبر التجارة الدولية من أهم الأنشطة الفاعلة داخل اقتصاد أي دولة، وضرورة حتمية في ظل نظام عالمي قائم على التخصص وتقسيم العمل الدوليين ، فقد شهد العالم موجات عديدة نحو تحرير تجارتهم ، بعدما نشأت حروب عقب تبني سياسة حماية التجارة ، نتيجة تحقيق أقصى الأرباح بشتى الطرق التي من شأنها أن تلحق الضرر بالطرف الآخر ، لذلك فقد تمخضت عنها آراء تراوحت بين رأي يدعو إلى تحرير التجارة الخارجية و رأي إلى حمايتها، هذا تبعا للوضع الذي يعيش في ظله الاقتصاد ما بين فترات الرواج أو فترات الكساد الاقتصاديين على التوالي، فقد نشأت عدة أفكار و عدة مبادئ تدافع عن هذه السياسة أو تلك، فتبلورت هذه الأفكار في شكل نظريات تتأثر بالواقع و تحاول التأثير فيه من خلال الأحداث و التجارب التي مروا بها من جهة، و محاولة الوصول إلى نتائج مقبولة تترجم الواقع، وذلك انطلاقا من فرضيات تحاول أن تتسجم مع الواقع المعاش في تلك الفترة الزمنية بالذات و هذا لإرضاء قاعدتهم العلمية من جهة أخرى ، فسياسة التحرير التجاري أصبحت شعار كل الدول ، إلا أنهم ما ازلوا يطبقون الحماية التجارية في بعض القطاعات رغم تنديدهم للحماية التجارية. لذلك سنتناول ما سبق بشيء من التفصيل من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية.
- المبحث الثاني: الاتجاهات المختلفة للسياسات التجارية الدولية.

المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية

سياسة التحرير التجاري ليست وليدة القرن ، وإنما كانت من دعاة الكلاسيك و النيوكلاسيك ،الذين كان لهم الفضل في إظهاره المكاسب التجارية التي تأتي من خلالها ، وذلك بعد تفشي ظاهرة الحماية التجارية التي كانت مطبقة بشدة خلال القرن ، 18الذين دعوا إلى الحفاظ على رصيد الدولة من المعادن النفيسة ، أي عكس الكلاسيك الذين دعوا إلى انتهاج الحرية الاقتصادية وحرية التبادل كأساس لزيادة الثروة و توسيع السوق ، إلا أن المدرسة الطبيعية أو الفيزوق ارطيون أيضا كرسوا مبدأ حرية التجارة ، ومن ضمنها النشاط التجاري ، الذي يحقق الفائدة لكلا الطرفين المتاجرين ، لذلك صنفوا من رواد مذهب التحرير التجاري أيضا

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية

للتجارة الدولية جذور تاريخية بدأت مع ظهور التجمعات الإنسانية المتحضرة عن طريق المقايضة في شكلها البسيط ثم أخذت تتطور تماشيا مع التغيرات الاقتصادية الدولية إلى أن وصلت إلى مفهوم أكثر شمولية وتعقيدا.

• مفهوم التجارة الخارجية

يخضع المقصود باصطلاح "التجارة الخارجية شأنه من ذلك شأن الكثير من مصطلحات العلوم الاقتصادية، نتيجة تباين كبير في الرأي حول نطاق مضمونه و للصور التي يتألف منها، و في هذا الخصوص يمكن التفرقة بين مصطلح " التجارة الخارجية بمعناها الضيق" و مصطلح " التجارة الخارجية بمعناها الواسع".

أولاً: المفهوم الضيق للتجارة الخارجية: ينصرف مفهوم التجارة الخارجية بالمعنى الضيق إلى عمليات بيع و شراء السلع و تأدية و تلقي الخدمات التي تتم بين أطراف يقيمون في دول مختلفة، سواء كانت هذه الأطراف حكومات أو هيئات أو مؤسسات عامة، أو أفراد عاديين أو مشروعات خاصة، و يطلق على عمليات بيع السلع أو تأدية الخدمات في هذا المجال " الصادرات " ، كما يطلق على عمليات شراء السلع أو تلقي الخدمات اسم " الواردات " . وتشمل الصادرات و الواردات السلعية كافة أنواع السلع الاستهلاكية و الوسطية و الرأسمالية، و من أبرز الخدمات التي يتم التعامل فيها في هذا المجال، خدمات النقل، الملاحة البحرية و الجوية، التأمين، السياحة، العلاج، التعليم و غيرها.¹

ثانياً: المفهوم الواسع للتجارة الخارجية: يعطي اصطلاح التجارة الخارجية بالمعنى الواسع بالإضافة الى كل من الصادرات و الواردات المنظورة و غير المنظورة -الواردة في المفهوم الضيق للتجارة الخارجية - ليشمل حركة رؤوس الأموال أي انتقالات رؤوس الأموال بين أطراف يقيمون في دول مختلفة و هو ما يطلق عليه " الحركات الدولية لرؤوس الأموال.

و من الأمثلة على ذلك ما يلي:

- الاستثمارات المباشرة التي يقوم بها المقيمون في دولة ما داخل دولة أخرى.

¹ - عبد الهادي عبد القادر سويقي، التجارة الخارجية، دون دار النشر، مصر ،طبعة، 2007، ص 11.

- شراء الأسهم و السندات الأجنبية. شراء العقارات المبنية في الخارج.
- فتح الحسابات لدى البنوك الموجودة في الخارج باعتباره تصديرا لرأس المال بينما يعتبر الطرف الآخر مستوردا لرأس المال.

هذا ويطلق مصطلح "العلاقات الاقتصادية الدولية" من قبل معظم الاقتصاديين على هذا المفهوم الواسع للتجارة الخارجية، كما تجب الإشارة إلى أنه عادة ما يستخدم مصطلح "التجارة الدولية" كمرادف لاصطلاح "التجارة الخارجية" على الرغم من وجود فرق بينهما، فهذا الأخير يقصد به النظرة الجزئية للعلاقات الاقتصادية بين دولة أو قطر معين و دولة أخرى أو مجموعة من الدول، بينما مصطلح "التجارة الدولية" يشير إلى نظرة شمولية لمجمل العلاقات الاقتصادية التي تتم بين دول العالم مجتمعة.

وانطلاقا مما سبق نستطيع أن نعرف التجارة الدولية بأنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، متمثلة في حركة الصادرات و الواردات المنظورة و غير المنظورة و رؤوس الأموال بين الدول المختلفة.¹

المطلب الثاني: اسباب قيام التجارة الدولية وأهميتها

ترجع أهمية التجارة الدولية إلى أنها توفر للمجتمعات كل ما تحتاجه من سلع وخدمات التي لا يمكن أن تنتجها محليا، أو يصعب عليها انتاجها بسبب تكلفتها المرتفعة نسبيا عن الدول الأخرى، وعن أسباب قيام التجارة الدولية ما يلي:

أولا: أسباب قيام التجارة الدولية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، فبغض النظر عن الزمان أو المكان هناك محدودية في الموارد الاقتصادية، حيث أن الموارد وجدت بطبيعتها بكميات محدودة من ناحية مطلقة و إن تفاوت ذلك مع الزمان و المكان، و من ناحية أخرى فإن هذه الموارد تصبح أشد محدودية إذا ما قورنت بالاستخدامات اللانهائية التي تتنافس عليها و يرجع ذلك الى أن الحاجات البشرية بطبيعتها أيضا وجدت غير محدودة لاتسامها بالترار و التنوع و التعدد و الترابط، و هذه الطبيعة اللامحدودة للحاجات البشرية تجعل الموارد الاقتصادية عاجزة عن انتاج ما يكفي من السلع و الخدمات لإشباع جميع الحاجات الإنسانية.²

ندرة الموارد النسبية هذه تتطلب الاقتصاد في استخدامها بحيث تستغل استغلالا مثاليا لا هدر فيه، وهذا يعني انتاج أقصى ما يمكن انتاجه من السلع والخدمات بأقل قدر ممكن من التكاليف، وحيث أن مشكلة الندرة النسبية هذه

¹ - سامي عفيفي حام، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع، مصر، طبعة، 1993، ص 36.
² - طالب عوض ورا، الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات، الأردن، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، الطبعة الثانية، 2013، ص 13.

تواجه كل الدول بدرجات متفاوتة فإن الاقتصاد في استخدام الموارد في كل دولة يتطلب تطبيق مبدأ التخصص في الإنتاج وذلك لأن التخصص الإنتاجي يؤدي إلى زيادة إتقان العمل ورفع الإنتاجية وتخفيض التكاليف وبالتالي إنتاج كميات أكبر من الموارد في كل دولة يتطلب تطبيق مبدأ التخصص في الإنتاج وذلك لأن التخصص الإنتاجي يؤدي إلى زيادة إتقان العمل ورفع الإنتاجية وتخفيض التكاليف وبالتالي إنتاج كميات أكبر من الموارد المحدودة التي يتم مبادلتها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها، أو تستطيع إنتاجها ولكن بتكاليف مرتفعة بحيث يصبح عندها الاستيراد من الخارج مفضلاً.

و من هنا تظهر أهمية التخصص الدولي باعتباره الأساس الذي تقوم عليه التجارة الدولية. و هكذا فإن ظاهرة التخصص و تقسيم العمل بين الدول المختلفة ترتبط بشكل وثيق بظاهرة التجارة الدولية، و اذا كان التخصص ما بين الأفراد يساعد على تحقيق مكاسب معيشية و اقتصادية ترفع من مستوى رفايتهم فإن التخصص بين الدول وفقاً لمفهوم الميزة النسبية سيؤدي بالضرورة الى زيادة الدخل القومي للدول المشتركة في التبادل التجاري و بالتالي زيادة دخول الأفراد و ارتفاع مستوى رفايتهم المعيشية و الاقتصادية، و يرجع التخصص الدولي إلى مجموعة من العوامل أهمها:

1- اختلاف الظروف الطبيعية و البيئية: تحظى بعض الدول بظروف طبيعية و ببنية معينة تسود فيها نقضي الى التخصص في إنتاج بعض المواد الأولية أو في النشاط الزراعي أو النشاط الصناعي، فمثلاً بعض الدول العربية تحظى بتوفر خام النفط على أراضيها فنجدها متخصصة في إنتاج البترول، و البعض الآخر من دول العالم متخصص في إنتاج المعادن كالذهب كما في جنوب افريقيا، و الفحم و الحديد كما في الولايات المتحدة و ألمانيا، وكذا تخصص البرازيل في إنتاج البن والعلف وهكذا هي حال الطبيعة وما تؤديه لهذه المجتمعات البشرية من خيارات.¹

2- وفرة و ندرة عناصر الإنتاج: لا يتحدد التخصص و تقييم العمل على المستوى الدولي وفقاً للظروف الطبيعية فحسب، بل يتحدد أيضاً وفقاً لمدى وفرة و ندرة عناصر الإنتاج داخل كل دولة، و خاصة عنصري العمل و رأس المال باعتبارهما أهم عنصرين من عناصر الإنتاج، و حيث يتوافر لدى بعض الدول النامية المكتظة بالسكان مثل مصر و الهند وفرة نسبية في عنصر العمل و ندرة نسبية في عنصر رأس المال، و لذا تتخصص هذه الدول في إنتاج الصناعات الخفيفة التي لا تتطلب مهارة فنية عالية أو رؤوس أموال ضخمة مثل صناعة الغزل و النسيج و الصناعات الغذائية و غيرها من الصناعات الخفيفة، و على العكس من ذلك يتوافر لدى بعض الدول الصناعية الكبرى مثل كالولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا واليابان وفرة نسبية في عنصر رأس المال و ندرة نسبية في عنصر العمل و لذا تتخصص هذه الدول في إنتاج الصناعات الثقيلة مثل صناعة الآلات و المعدات و السيارات التي تحتاج إلى قدر كبير من رؤوس الأموال.²

1- شريف علي الصوص، التجارة الدولية، الأسس والتطبيقات، عمان، دار اسامة للنشر والتوزيع، 2012، ص 16.
2- السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت، محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2013، مصر، ص 14.

3- تكاليف النقل: إن تكاليف نقل سلعة ما تؤثر على مدى اشباع سوق هذه السلعة لأنها تضاف إلى تكلفة الإنتاج و من ثم إلى سعر السلعة، و يتحدد كون سلعة ما قابلة للتبادل تجارياً اعتماداً على سعرها الدولي و سعرها المحلي و تكاليف النقل، حيث تكون السلعة قابلة للتصدير إذا كان سعرها المحلي زائد تكاليف النقل للخارج أقل من سعرها الدولي، في حين تكون السلعة قابلة للاستيراد إذا كان سعرها الدولي زائد تكاليف النقل للداخل أقل من سعرها المحلي، و هذا يعني أن السلعة تعد تجارية إذا كانت قابلة للتبادل دولياً، و إذا لم تتحقق الشروط السابقة تصبح السلعة غير تجارية و لا يمكن تبادلها دولياً.¹

4- التعاون و الحاجة في العلاقات الاقتصادية الخارجية: يفرض منطق الحاجة و التعاون نفسه في غالبية الأحوال التي تتجلى فيها رغبة أي بلد في الحصول على سلع عن طريق استيرادها و من ثم رغبة أي بلد آخر في تلقي الطلبات على سلعة عن طريق تصدير الفائض من إنتاجها، وذلك نتيجة التوزيع غير المتكافئ للعناصر الإنتاجية بين بلدان العالم المختلفة بما فيها الظروف المناخية و الموارد الرأسمالية و البشرية و القدرات التكنولوجية و الكفاءات الإدارية و غيرها من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على قدرات اليد الإنتاجية، إذ أن هذه الاختلافات بين البلدان تجعل هناك اختلاف في طبيعة السلع و الخدمات بمعنى أن أي بلد لا يستطيع أن يحقق الاكتفاء الذاتي.²

5- توافر التكنولوجيا الحديثة: المقصود بذلك هو أن الدولة التي لها السبق في استحداث التكنولوجيا الحديثة سواء عن طريق الاختراع أو الابتكار تصبح في وضع يسمح لها بإنتاج سلع و معدات إنتاجية عالية الثمن و على جانب كبير من التعقيد الإنتاجي و مثل هذه السلع بالطبع لا تكون موجودة في الدول الأخرى على الأقل في فترة لظهورها و تقبل على اقتنائها، فالمعدات و السلع و الآلات الجديدة التي تنتج بواسطة تكنولوجيا حديثة في كل من أمريكا، و ألمانيا، و بريطانيا و فرنسا و روسيا تشكل عماد تجارتها الدولية.³

ثانياً: أهمية التجارة الدولية ووسائل قياسها.

تمثل التجارة الدولية للسلع و الخدمات و ما يرتبط بها من تدفقات نقدية واحدة من الارتباطات الأكثر قوة بين اقتصاديات الدول و بعضها، إذ أنه لا يمكن لأي دولة أن تحقق الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة و لفترة زمنية طويلة و بالتالي، يتطلب الأمر أن تخصص كل دولة في إنتاج المنتجات التي تؤهلها ظروفها الطبيعية و وفرة الموارد لديها في إنتاجها و تبادلها بالمنتجات الأخرى التي تمكنها ظروفها الطبيعية لإنتاجها أو تكون تكلفة إنتاجها أعلى نسبياً مقارنة بالدول الأخرى، كما سوف يتضح ذلك من دراسة النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.

¹ - المرجع نفسه، ص 15.

² - رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار الرضا للنشر والتوزيع، دمشق، 2000، ص 36.

³ - شقيري نوري موسى وآخرون، التحويلات الدولية ونظريات التجارة الخارجية، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2012، ص 17.

1- أهمية التجارة الدولية عند التجاريين:

يرى التجاريون أن ثراء الدولة و قوتها و بالتالي تقدمها يقاس بمقدار ما تمتلكه الدولة من المعادن النفيسة (الذهب، الفضة) مقارنة بالدول الأخرى، فكلما زاد مقدار كل ما تمتلكه الدولة من هذه المعادن يعني أنها أصبحت أكثر ثراء وقوة ومن ثم أكثر تقدما، ذلك لأن هذه المعادن النفيسة تمثل قوة شرائية عالمية تستطيع الدولة من خلالها الحصول على السلع و الخدمات من الدول الأخرى، و يرون أن المصدر الأساسي لزيادة هذه المعادن النفيسة ليس الإنتاج فقط و إنما هناك عديد من الدول لا تمتلك مناجم لإنتاج هذه المعادن و إنما يكون ذلك من خلال نشاط التجارة الخارجية و تحقيق فائض في الميزان التجاري و ما يترتب عليه من تدفق للمعادن النفيسة إلى داخل الدولة، نتيجة لهذا يرى التجاريون و ما يترتب عليه من تدفق للمعادن النفيسة إلى داخل الدولة، نتيجة لهذا يرى التجاريون أن نشاط التجارة الخارجية يمثل نقاطا مهما في الاقتصاد القومي، ذلك لأنه يمثل وسيلة أساسية للحصول على الثروة في الدولة و بالتالي زيادة قوة الدولة و تقدمها، لذا احتلت التجارة الخارجية مكانا مرموقا في المجتمع، و تماشيا مع تحقيق التقدم و الرقي بالمجتمع فقد تطلب الأمر ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، خاصة في نشاط التجارة الخارجية من خلال فرض قيود على الواردات للحد منها، باستثناء الواردات من مستلزمات الإنتاج لما يترتب عليه من زيادة في العملية الإنتاجية و من ثم زيادة الصادرات فيما بعد و بالتالي الوصول إلى الهدف الأسمى و هو تحقيق فائض في الميزان التجاري، هذا فضلا عن دعم و إعانة الصادرات بكافة الوسائل الممكنة و بالتالي زيادة تراكم المعادن النفيسة بالدولة و من ثم زيادة ثرائها و تقدمها الذي بناس وفقا لهذا الأساس.¹

يتضح من هذا التحليل أن الفرق الأساسي بين نشاط التجارة الداخلية والتجارة الخارجية لدى التجاريين، يتمثل في أن التجارة الداخلية لا تساهم في زيادة شروة الدولة وتقدمها لأنه لا تترتب عليها زيادة فيما تمتلكه الدولة من معادن نفيسة، في حين تساهم التجارة الخارجية في تحقيق هذا الهدف من خلال زيادة الفائض في الميزان التجاري، وبالتالي كانت سياسة الدولة توجه لتحقيق هذا الهدف.

2- أهمية التجارة الدولية عند الكلاسيك:

ثراء الدولة و تقدمها عند الكلاسيك لا يقاس بما تملكه من معادن نفيسة كما هو عند التجاريين و إنما يتمثل في حجم الناتج نفسه هذا ما يجعل نظرة الكلاسيك للتجارة سواء الداخلية أو الخارجية تختلف عن نظرة التجاريين، حيث أن نشاط التجارة الخارجية عند الكلاسيك ليس هدفه الحصول على المعدن النفيس و إنما تحقيق المصالح لطرفي التبادل فيما بين الدول، و أن المعادن النفيسة التي تكون في صورة عملات هي وسيلة للتبادل فيما بين الأفراد سواء داخليا أو خارجيا، و تتبع أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للكلاسيك فيما يترتب عليها من زيادة درجة التخصص وفقا للمزايا و الظروف التي تؤهل كل دولة في إنتاج منتجات معينة دون أخرى، و بالتالي زيادة إنتاجية و كفاءة استخدام الموارد في كل دولة، الأمر الذي يسهم بدوره في زيادة الناتج في الدول أطراف التبادل، هذا بالإضافة إلى

1- محمود يونس محمد، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي 2016، ص ص 18-19.

ارتفاع مستوى الاستهلاك و بالتالي زيادة رفاهية الأفراد بكل الدول و من ثم تحقق كل الدول مكاسب من وراء نشاط التجارة الخارجية بسبب سيادة التخصص و تقسيم العمل و ما يترتب عن ذلك من زيادة الإنتاج في كل دولة بسبب ارتفاع كفاءة و إنتاجية عوامل الإنتاج بها كنتيجة لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد، كما يترتب عليها كذلك زيادة رفاهية الأفراد في كل الدول بسبب زيادة مستويات الاستهلاك.

يتضح من التحليل السابق أن الاختلاف الأساسي بين نشاط التجارة الداخلية والخارجية عند الكلاسيك يرجع اختلاف ظروف وطبيعة كل منهما وهو يتمثل في أن نشاط التجارة الداخلية يتم في ظل مرونة تامة لكل من المنتجات وعوامل الإنتاج بها كنتيجة لتحقيق التخصص الأمثل للموارد، كما يترتب عليها كذلك زيادة رفاهية الأفراد في كل الدول بسبب زيادة مستويات الاستهلاك.¹

3- أهمية التجارة الدولية في الفكر الاقتصادي المعاصر:

تبرز أهمية التجارة الدولية في الفكر الاقتصادي المعاصر من واقع تحقيق المصلحة القومية للدولة في مواجهة النظام الاقتصادي العالمي، حيث تتيح الدولة مجموعة من السياسات التي تؤدي إلى زيادة حجم النشاط الاقتصادي بها عما يصل في النهاية إلى الزيادة في رفاهية افراد المجتمع، هذا وتكون هذه السياسات التي تحكم نشاط المعاملات و التجارة الداخلية تحت سيطرة حكومة الدولة وتهدف في تحقيق المصلحة القومية للدولة كما أن مصلحة الاقتصاد القومي لا تتحقق تلقائيا بالعمل الفردي قد استدعى هذا وجود عديد من المظاهر الخارجية للاقتصاد القومي تمثلت في سياسات التجارة الخارجية، و سياسة ميزان المدفوعات و يتم تمع أهداف عدد السياسات ضمن أهداف و خطط الاقتصاد القومي ككل، غير أن فكرة القومية هذه بدأت تتغير إلى كبر خاصة بعد أزمة كند العالمي (1929 - 1933) و كذلك آثار الحرب العالمية الثانية، و شهر فكر حديد بنادي بما يسمى بالاقتصاد العالمي الذي أصبح يمثل حقيقة واقعية، ومن ثم ظهرت آراء تنادي بتغيير وضع الاقتصاد العالمي في العصر الحديث بما يحقق مصالح المجتمع الدولي ككل خاصة في ظل التقدم التكنولوجي المستمر خاصة في مجال المواصلات و الاتصالات أو ما يسمى بثروة المعلومات، وما ترتب عن تلك زيادة دور المنظمات الدولية وخاصة منظمة التجارة العالمية التي تعمل جاهدة على تقليل القيود على التجارة الخارجية وبدأت فكرة القومية في التراجع بصورة كبيرة.²

4- وسائل قياس الأهمية النسبية للتجارة الخارجية:

تبرز التجارة الخارجية لأي دولة الصلة القائمة بين انتاجها وبين انتاج العالم الخارجي ولذلك تؤدي التجارة الخارجية دورها في الاقتصاد القومي، مثلما تؤدي في الاقتصاد العالمي وهناك وسائل عديدة تقاس بها الأهمية الخاصة بالتجارة الدولية في الاقتصاد القومي، ومن هذه الوسائل ما يلي:³

¹ - محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص 20 .

² - مرجع سابق، ص ص 22-23.

³ - شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص ص 22، 23 .

1) نصيب الفرد من التجارة الخارجية: إن متوسط ما يحصل عليه الفرد الواحد من مجموع تجارة الدولة الخارجية يقاس من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نصيب الفرد الواحد} = (\text{قيمة الصادرات} + \text{قيمة الواردات}) / \text{عدد السكان}$$

وأهمية هذا المتوسط أنه يدل على مدى مساهمة التجارة الخارجية في حياة الفرد في الدولة موضوع البحث، ومن هنا يمكن مقارنة هذه المتوسطات في الدول المختلفة فيتبين من ذلك مدى ارتباط هذه الدول بالتجارة الدولية.

2) متوسط الميل للاستيراد: ويبين هذا المتوسط مدى اعتماد الدولة على الواردات وبالتالي مدى تبعية الإنتاج القومي للإنتاج العالمي، ويقاس متوسط الميل للاستيراد من خلال المعادلة التالية:

$$\text{متوسط الميل للاستيراد} = (\text{قيمة الواردات} / \text{قيمة الدخل القومي}) \times 100 \%$$

وكلما كان متوسط الميل للاستيراد كبيراً دل ذلك على أن هذه الدول تعتمد على الواردات بشكل كبير لكي تعيش إلا أن ذلك لا يعني فقر الدولة أو غناها.

فمثلاً دولة ما قد يكون متوسط الميل للاستيراد فيها يساوي 70% وهي دولة غنية لأن قيمة الواردات مرتفعة وبنفس الوقت الدخل القومي مرتفع لدولة مثل الكويت، وبالمقابل قد نجد دولة أخرى كالصومال متوسط الميل للاستيراد فيها يساوي 70% إلا أن قيمة الواردات فيها منخفضة وكذلك قيمة الدخل القومي منخفضة بسبب فقرها، إلا أنه يمكن القول أن هذه النسبة تدل على مدى مساهمة الإنتاج العالمي في تكملة الإنتاج القومي.

3) نسبة التبادل: تبين هذه النسبة علاقة الصادرات بالواردات وعلى وجه التحديد توضح كيف تتحكم صادرات

الدولة في وارداتها، وكم وحدة من السلع المستوردة تحصل عليها في مقابل كل وحدة من السلع المصدرة

وتحسين نسبة التبادل من خلال واحدة من المعادلتين التاليتين:

$$\text{نسبة التبادل} = \text{مستوى أسعار الصادرات} / \text{مستوى أسعار الواردات}$$

$$\text{نسبة التبادل} = \text{الرقم التعليمي لأسعار الصادرات} / \text{الرقم القياسي لأسعار الإيرادات}$$

تدل نسبة التبادل على مدى سيطرة صادرات الدولة على وارداتها، كما تدل على مقدار القوة الشرائية للدولة

بالنسبة للخارج، فإذا كانت النسبة أكبر من واحد صحيح كان ذلك في صالح الدولة.

المطلب الثالث: الدور التنموي للتجارة الدولية

تعتبر التجارة الدولية إحدى الركائز الأساسية في التنمية الاقتصادية لأي بلد من بلدان العالم المتقدمة منها و النامية على حد سواء، فهي بالإضافة إلى قطاعات اقتصادية أخرى تساهم بفاعلية في تنمية الدخل القومي و بالتالي تساهم في رفع مستوى المعيشة و تقدم المجتمعات، و تزداد الأهمية النسبية للدور الذي تلعبه التجارة الدولية في حالة البلدان النامية بصفة خاصة، فهي في أشد الحاجة إلى التجارة الدولية أي إقامة علاقات اقتصادية دولية بصورة أشمل حتى تستطيع أن تحقق أهدافا في التنمية و التقدم حيث تحتاج هذه الدول إلى استيراد السلع و المعدات

الرأسمالية و مستلزمات الإنتاج اللازمة الى برامجها التنموية، كما تحتاج الى تسويق و تعريف منتجاتها المحلية، و لا يمكن أن تتاح لها هذه العمليات إلا عن طريق الدخول في معاملات تجارية دولية و هنا يعني أن التجارة الدولية لا تؤدي دورا مهما للدول النامية و حسب بل تلعب من وجهة نظر تلك الدول الدور الأساسي في التنمية.

وعلى ذلك تعتمد و تتحدد قدرة الدول على النمو إلى حد كبير على مدى مقدرتها على الاستيراد الخارجي لما تحتاجه من سلع و خدمات، و من هنا كان اهتمام هذه الدول بزيادة صادراتها و الحيلولة دون تدهور معدلات تبادلها حتى تظل قدرتها على الاستيراد مرتفعة بمعنى أنه كلما زادت نسبة صادرات الدول النامية كلما كانت هذه الدول أقدر على زيادة الاستثمار في مجالات الإنتاجية و من ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي القومي، من خلال زيادة الدخل القومي و هذا المضمون يعبر عن أن التجارة الدولية ترفع من طاقة الدولة الإنتاجية عن طريق الإضافة الى رأس المال الثالث و هذا ما يزيد من القدرة على الإنتاج في الفترات اللاحقة.

فيما يلي الفوائد التي تمكن أن تعود على الدول من كل من الاستيراد والتصدير.¹

أولاً: فوائد الاستيراد

في بداية مرحلة بشكل غير طريق الاقتصاد القومي من مواجهة أعباء التنمية، يتم المعدات التجهيزات الخبرات اللازمة التنمية طريق الاستيراد أجل زيادة الإنتاج تنويعه كما الاستيراد يتيح الفرصة للحصول السلع بتكلفة من انتاجها محليا اتاحة الفرصة للحصول على بكميات كافية محليا، لا مطلقا، لعوامل مناخية نتيجة الموارد الطبيعية مثل هذا الاستيراد سيؤدي حتما معيشة الأفراد في الدولة.

ثانياً: الفائدة من التصدير

تعمل مختلف الدول اتاحة الفرصة أمام الصناعات عليها، بعد أن تلك الفائض عن الأسواق المحلية يصبح أمامها في الأسواق الخارجية في السوق، كما صناعات تؤدي إلى مستوى المعيشة الدولة بشكل عام لأفرادها بشكل خاص فتمو الصناعات كنتيجة لتوسيع أسواقها محليا و دوليا هذا توسيع قاعدة تحميل التكاليف مما يؤدي الى تحقيق التكلفة الاجمالية ذلك يتيح لتحديد أسعار أقل بالتالي تنمية أكثر، الصناعات عالية للعاملين قطاعات أخرى، مرور الوقت قد يكون لذلك الأثر الأجور تلك القطاعات يؤدي إلى القدرة الشرائية الشرائح يؤثر على استهلاكها لسلع و خدمات محليا مستوردة.

وتحتل الصادرات في الدول النامية مكانة مهمة وبدور في عملية النمو الاقتصادي من خلال مساهمتها عملية الدخل الأمل تؤدي التوازن إلى ميزان المدفوعات عن طريق الحصول على عملات صعبة، تساهم كذلك في زيادة حركة التبادل الفنية والخبرات التكنولوجية تبادل عنصر العمل وانتقال رؤوس الأموال مما تحقق لها مكاسب وايجابيات تعود بالنفع والفائدة على الاقتصاد ورفاه مجتمعاتها.

¹ - شريف علي صوص، التجارة الدولية الأسس والتطبيقات، مرجع سابق، ص 24.

المبحث الثاني: الاتجاهات المختلفة للسياسات التجارية الخارجية

تعود التجارة الخارجية على كافة الدول بمنافع عديدة، وعلى الرغم من ذلك فإن الحكومات بمختلف انتماءاتها الاقتصادية ودرجة نموها تتدخل في التجارة الخارجية لهدف تنظيم علاقاتها التجارية بالشكل والمضمون الذي يتماشى مع توجهاتها ، واصبحت السياسات التجارية الدولية تأخذ طابعا هاما في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية وتنقسم الى قسمين رئيسيين، يتجه القسم الاول الى سياسة الحرية التجارية وله في ذلك من يؤديه و يقدم مبررات وحجج لذلك و يتجه القسم الثاني الى سياسة تقييد التجارة الخارجية و له كذلك مؤيدوه والذين يستندون في ذلك الى مجموعة من الحجج والمبررات.

المطلب الاول: ماهية السياسة التجارية

• مفهوم السياسة التجارية

المقصود من السياسة التجارية هي تلك الاجراءات التي تتخذها الدولة في إطار المعاملات التجارية مع العالم الخارجي، والتي تهدف في مجملها الى التأثير على تلك المعاملات سواء من ناحية الحجم او من ناحية الكم او كلاهما معا، ويكون الهدف من هذا التأثير تحقيق اهداف معينة اقتصاديه، سياسية أو اجتماعية وغالبا ما تكون اهداف اقتصادية مثل تشجيع الصادرات او تقييدها أو الحد من الواردات او اعادة التوازن الى ميزان المدفوعات.¹ كما يقصد بها كذلك مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدول للتحكم والسيطرة في نشاط تجارتها الخارجية سواء كانت دول متقدمة أو نامية والتي تعمل على تحديد او تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقوبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول.²

كما تعرف كذلك السياسة التجارية على انها موقف الدول ازاء العلاقات الاقتصادية التي ينشئها الأشخاص من خلال صفاتهم الفردية او كمؤسسات، المقيمين على ارضها مع الاشخاص كافراد او مؤسسات المقيمين بالخارج.³ مما سبق يمكن تعريف السياسة التجارية على انها موقف الدولة سواء كانت نامية أو متقدمة تجاه العلاقات الاقتصادية والتبادلات التجارية الخارجية متمثلا في مجموعة من الاجراءات والتشريعات والادوات يكون الغرض منها سواء تحرير او تقييد تلك المبادلات من اجل تحقيق ما تطمح اليه من اهداف اقتصادية أو حتى غير اقتصادية في بعض الاحيان. هذا وتنقسم السياسات التجارية من حيث مجال تطبيقها الى:

1) السياسة التجارية الوطنية (من جانب واحد):

تتمثل في السياسات التي تتخذها الدولة بمفردها ومن جانب واحد من اجل التأثير على تجارتها الخارجية مع باقي الدول.

¹ - عبد الهادي عبد القادر سويقي، التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 127.
² - السيد محمد أحمد سريتي وآخرون محمد غزلان التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، مرجع سابق، ص 01.
³ - شريف علي الصوص، مرجع سابق، ص 129.

2) السياسة التجارية الثنائية:

وهي اتفاق دولتين فقط لا غير على وضع سياسة تجارة مشتركة مما يخص مصالح البلدين.

3) السياسة التجارية الإقليمية:

وتقوم من خلالها مجموعة من الدول بتطوير ترتيبات التجارة الإقليمية فيما بينها بحيث تصل الدول الاعضاء في لتكتل الى اتفاق للحصول على مزايا متبادلة في التبادل التجاري وغالبا ما تكون هذه الترتيبات تشمل إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينهم.

4) السياسة التجارية متعددة الاطراف:

وهي السياسة التي لا تتخذ في إطار محلي أو اقليمي وانما في إطار منظومة عالمية لتنظيم التبادل التجاري للمجتمع الدولي عموما وهي المنظمة العالمية للتجارة والتي تيف تحرير التجارة العالمية من مختلف القيود التي تعيقها على مختلف انواعها.

المطلب الثاني: المفاضلة بين الحرية والتقييد في سياسات التجارة الخارجية

لقد انقسمت آراء الاقتصاديين فيما يخص مسألة السياسة التجارية الخارجية التي تتبعها الدولة بين مؤيد لحرية التجارة والمعبر عنها بتجارة دولية دون قيود، وبين معارض والمعبر عنها بتجارة دولية مقيدة لكل فريق مبرراته في اتباع هذه السياسة أو تلك ونتيجة مجموعة من الاعتبارات الاقتصادية وحتى غير الاقتصادية، الا انه لا توجد صورة مطلقة تتبعها الدولة سواء تعلق الأمر بالحرية أو التقييد فتطبيق احدي السياستين امر نسبي.

أولاً: سياسة الحماية التجارية (تقييد التجارة)

لقد كان لظهور النظام الرأسمالي وبروز مجموعة من الدول المتقدمة تسعى الى غزو أسواق الدول الاقل تقدما دورا كبيرا في لجوء هذه الأخيرة إلى سياسة الحماية التجارية كأسلوب من أجل حماية اقتصادها القومي من المنافسة الاجنبية القوية.

1. مفهوم سياسة الحماية التجارية: يقصد بسياسة الحماية التجارية أي سياسة تقييد التجارة الخارجية هي

تلك الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريقة أو بأخرى على اتجاه المبادلة الدولية او على حجمها أو على الطريقة التي تسوى بها هذه المعاملات او على كافة هذه العناصر مجتمعة و ذلك باستعمال مجموعة من الادوات و الأساليب و القواعد التي من شأنها تحقيق اهداف هذه الدول.¹

2. مبررات فرض القيود على التجارة الخارجية: لا ينكر أصحاب سياسة الحماية التجارية ما لحرية التجارة

من مزايا ناتجة عن التخصص الدولي و تقييم العمل وان التبادل التجاري يقوم على أساس وجود الفروق النسبية

¹ - عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2000، ص 194.

في تكاليف الإنتاج ما بين الدول المختلفة إلا أنهم يرون أن هناك أهداف أخرى يتوجب على الدولة أن تسعى من أجل تحقيقها حتى لو أدى ذلك إلى التضحية ببعض مزايا تقييم العمل والتخصص الدولي، و قد تكون لهذه الأهداف عدة مبررات منها ما هو اقتصادي و منها ما هو غير اقتصادي كما يلي:

(1) **المبررات الاقتصادية للحماية:** يمكن حصر المبررات الاقتصادية الأساسية للحماية التي تتمسك بها

الدول لفرض القيود على تجارتها الخارجية فيما يلي¹:

✓ **حماية الصناعات الوطنية الناشئة:** تعد حماية الصناعات الوطنية الناشئة من اهم الاعتبارات لفرض

القيود على التجارة الخارجية فكثيرا ما تتمتع الدولة بكافة الميزات الطبيعية الملائمة لإنشاء صناعة معينة دون ان يتاح لها ذلك نتيجة ما يتعرض له من منافسة اجنبية ذلك لان تكاليف هذه الصناعة تكون مرتفعة، لهذا فمن حقها على الدولة الوقوف الى جانبها لحمايتها من المنافسة الاجنبية الناتجة عن تحرير التجارة، من هنا تلجأ بعض الدول الى التدخل أما بفرض رسوم جمركية مرتفعة على السلع المستوردة و المتشابهة للإنتاج المحلي أو ممارسة نوع من الحماية الإعلامية المتمثلة في منع استيراد هذا النوع من السلع.

✓ **زيادة فرص العمل و التخفيض من البطالة:** يرى انصار الحماية التجارية ان تقييد التجارة سوف يؤدي

بالضرورة إلى زيادة فرص العمل المتاحة في السوق الوطني وبالتالي زيادة التشغيل وتخفيض نسب البطالة ذلك لأن الحماية تؤدي إلى رفع الطلب على المنتجات المحلية، و بالتالي زيادة الطلب على اليد العاملة المحلية التي تعمل في هذه الصناعات نتيجة توسيع عملياتها الانتاجية، غير أن هذه الحجة لا تخلو عدم الدقة العلمية ذلك ان الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات نقلت من حجم المستوردات ليس فقط بتوسيع حجم الانتاج المحلي و انما ايضا بتقليص حجم الطلب المحلي مما يعني ان الزيادة في حجم الانتاج المحلي سيكون بالضرورة اقل من الانخفاض في حجم المستوردات .

✓ **الحد من مخاطر انحراف البنيان الانتاجي:** وفي هذه الحالة يكون الغرض من فرض القيود على التجارة

الخارجية بهدف الحد من المخاطر الناتجة على المحلات في التخصص من انحراف البنيان الانتاجي للاقتصاد القومي، وينطبق هذا الأمر بشكل خاص على الدول المنتجة والمصدرة للمواد الأولية حيث يعتمد اقتصادها الوطني بصفة أساسية على منتج واحد للتصدير ويتوقف تصريفه بصفة أساسية على الطلب العالمي عليه حيث انه في الفترات الازمة ينقص طلب الدول الصناعية على هذه المادة و بالتالي تتعرض الى موجات الاضطراب الاقتصادي الله يؤدي انكماش الطلب العلمي على المواد الأولية في هذه الأوقات

1- عبد الهادي عبد القادر سويقي، مرجع سابق، ص 181-187.

الى استنابات حلقة مفرغة من الانكماش القلي و تندهور النقد القومي وهبوط الاسعار في الدول المنتجة لهذه المواد.

✓ **معالجة العجز الطارئ في ميزان المدفوعات:** في حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات في الدولة وعدم وجود أرصدة سائلة أو عدم امكانية الاعتماد عليها لأجل طويل، تجد الدولة نفسها امام احد الخيارين لمواجهة هذا العجز الطارئ على ميزان دفعاتها، فإنما ان تقوم بتخفيض سعر الصرف أو أن تقوم بالاستعانة بأدوات السياسة التجارية في تقييد الواردات و تنشيط الصادرات، و يكون الخيار بين اتباع هذه السياسة أو تلك حسب ظروف كل دولة، إلا انه لا يفصل في الغالب اتباع سياسة تخفيض سعر الصرف في استعادة التوازن في ميزان المدفوعات و بالتالي تجد الدولة نفسها امام الخيار الثاني وبالتالي تقوم بفرض القيود على التجارة الخارجية.

✓ **الحصول على الإيرادات الحكومية:** تواجه الكثير من الدول و خاصة الدول النامية والصغيرة صعوبة كبيرة في ايجاد مصادر التمويل اللازمة ذات البعد الاجتماعي مثل التعليم والرعاية الصحية وحتى النفقات الأخرى وبالتالي فان احدى الطرق الهامة التي تلجأ اليها الدولة من اجل تحصيل الإيرادات الحكومية اللازمة لإنشاء مثل هذه المشاريع يكون من خلال فرائض ضرائب جمركية سواء على الاستيراد أو حتى على التصدير، حيث يرى البعض ان فرض الضرائب المحلية في هذه الدول يكون صعبا وغير كافي نتيجة اعتماد معظم هذه الدول على النشاط الزراعي بالإضافة إلى عدم توفر سجلات دقيقة حول حجم المبادلات، إلا أن تحصيل الإيرادات عن طريق فرض تعريف جمركية مرتفعة قد يؤدي إلى انتشار ظاهرة التهريب عبر الحدود مما قد يؤدي إلى تخفيض الإيرادات الحكومية.¹

✓ **حماية الاقتصاد الوطني من خطر الانحراف:** قد تقوم بعض المؤسسات الاقتصادية ببيع منتجاتها قب الأسواق الخارجية بسعر اقل من سعر البيع المحلي أو سعر أقل حتى من تكلفة الإنتاج و هو ما يعرف بسياسة الانحراف، في حين تعتبر معظم الدول ان هذا الاسلوب حرقا لمبدأ المنافسة العادلة و تقوم في هذه الحالة بحماية منشاتها المحلية عن طريق فرض ضرائب جمركية بحجم يكفي لإلغاء هذا التمييز سعري كما قد تلجأ في بعض الحالات إلى منع الاستيراد نهائيا، و ان كانت سياسة الانحراف ظاهريا تؤثر ايجابيا على رفاه الدولة الأجنبية التي تتبع فيها المنشآت ذلك، لحصولها على السلعة بأسعار متدنية.²

(2) **المبررات غير الاقتصادية للحماية:** أحيانا قد تتعارض المصالح و الاهداف الاقتصادية للدولة مع المصالح و الاهداف غير الاقتصادية مثل العسكرية و السياسية و الأمنية، فقد تستهدف الدولة بقرص القيود

¹ - طالب عوض و راد، مرجع سابق، ص 295.

² - المرجع نفسه، ص 281.

الجمركية حماية امن الدولة في الداخل و في الخارج و مثال ذلك العمل على تنمية الصناعات الأساسية اللازمة التي قد يتعذر الحصول عليها في حالات الحروب و انقطاع وسائل التبادل الخارجي مثلا اصبحت تجارة الأسلحة في معظم دول العالم لا تخضع لمعايير أنواع التجارة الأخرى لمعظم الدول أصبحت تسعى إلى إنتاج الأسلحة محليا دون النظر الى الاعتبارات الاقتصادية و بالتالي فان سعي الدولة نحو تحقيق اكتفاء ذاتي و تأمين مخزون استراتيجي في بعض المنتجات قد يتطلب تخفيض الواردات و زيادة مستوى الانتاج المحلي منها، هذا كما قد يكون الحفاظ على الشخصية القومية و الوطنية احد اهم الاسباب و المبررات غير الاقتصادية وراء اتباع سياسة حمائية لتجارة الخارجية حيث يرى أصحاب هذا الرأي ان الفتح الدولي على عالم الخارجي نتيجة التجارة و سهولة و تطور المواصلات و الاتصالات قد يساعد على سرعة انتشار العادات و التقاليد العربية عن المجتمع و بالتالي تسعى الدولة عن طريق تشيد تجارتها الخارجية الى حماية العادات و تقليد الموروثة من الزوال والاندثار.

ثانيا: سياسة الحرية التجارية

1 - مفهوم سياسة الحرية التجارية: يرتكز هذا الاتجاه في سياسة التجارة الخارجية الى مبدأ حرية انتقال عوامل و وسائل الإنتاج من دولة إلى أخرى و إزالة كافة القيود و العقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات، إذ يعتقد انصار هذا اتجاه أن التجارة الخارجية تقوم نتيجة اختلاف النفقات النسبية بسبب التفاوت في عناصر الإنتاج التي توجد في كل دولة.¹

2-مبررات مبدأ حرية التجارة الخارجية:

يستند أنصار سياسة الحرية التجارية الى مجموعة من المبررات والآثار الإيجابية التي تحدثها هذه السياسة في تأييدهم لها ولعل أهمها يتمثل فيما يلي:

1) التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية:

تعمل سياسة الحرية التجارية في الدول التي تتبعها على تخصيص مواردها الاقتصادية تخصيصا أمثلا، فقبل تحرير الدولة لتجارتها الخارجية تكون قد حققت اكتفاء ذاتيا، أي أنها تنتج تلك السلعة أو الخدمة التي تحتاجها بعض النظر عن كفاءتها النسبية في إنتاجها، فقد تنتج الدولة سلعة أو خدمة بتكلفة نسبية مرتفعة رغم أنها متاحة في دول أخرى و بتكلفة نسبية أقل، أما اذا اتبعت الدولة سياسة الحرية الخارجية فإنها سوف تخفض في انتاج و تصدير السلع التي تملك فيها ميزة نسبية على أن تستورد من الخارج السلع و الخدمات التي لا تتمتع فيها بأي مزايا نسبية بأسعار أقل من تكلفة انتاجها محليا.

¹- شريف علي صوص، مرجع سابق، ص 130.

(2) انخفاض أسعار السلع الدولية:

تؤدي سياسة تحرير التجارة الدولية الى انخفاض أسعار السلع المستوردة نتيجة أن الدول المصدرة تتمتع بميزة نسبية في انتاج هذه السلع بالإضافة الى عدم خضوعها لأي رسوم و ضرائب جمركية و تكون منخفضة جدا إن وجدت، و هذا ما يعطي للمستهلك المحلي فرصة اختيار أوسع بين درجات متفاوتة من الجودة و بأسعار منخفضة و هو عكس الحال في ظل تقييد التجارة و حصر الاختيار أمام المستهلك المحلي في الإنتاج الوطني و دون منافسة سوأء من ناحية الجودة أو من ناحية السعر، كما أن تحرير التجارة بقدر ما يفتح السوق المحلي أمام الاستيراد فهو يفتح كذلك الباب للتصدير للدول الأخرى.¹

(3) الحد من الاحتكارات: حيث أنه يصعب في أصل حرية التجارة الخارجية قيام وانتشار المنشآت والهيئات الاحتكارية وذلك بأن الاحتكار الدولي والإقليمي لا يقوم الا في ظل الحماية التي تؤدي إلى تمنع بعض الشركات والهيئات بصورة من صور الاحتكار الناتجة عن انعدام المنافسة الخارجية وهو ما ينعكس مباشرة على أسعار المنتجات وعلى جودتها.

(4) تشجيع التقدم التقني والتكنولوجي:

إن تحرير التجارة الخارجية وانتشار المنافسة الدولية في انتاج السلع والخدمات يمكن أن تؤثر في النمو الاقتصادي بوسائل عديدة منها أن الروابط الاقتصادية تؤدي الى سهولة انتقال التكنولوجيا مما يقلل ازدواجية أنشطة البحث والتطور، وبما أن المعرفة شبيهة بسلعة عامة فإن تراكمها يزيد معدل التقدم التقني وتستطيع الدول أن تستفيد من التكنولوجيا الأجنبية والتي يتم استيرادها بصعوبة و بدون عوائق، كما يمكن القطاع الخاص الحصول على ترخيص انتاجها في الداخل.²

(5) تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

يرى الاقتصاديون بالمؤسسات الدولية كالبنك الدولي أن حجم ونوعية الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى استفادة الدول النامية منه يتوقف على عدة عوامل اقتصادية وغير اقتصادية، من أهمها السياسة التجارية والاستثمارية التي تتبعها الدولة، فالدول التي تتبع سياسة التحرير والانفتاح التجاري تكون أكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة وما يصاحبها من توظيف للعمالة ونقل التكنولوجيا والمساهمة في معدلات النمو.³

(6) زيادة معدلات النمو وتحقيق الأمن والسلام:

يرى الدافعون عن حرية التجارة أنها لا تساهم فقط في النمو الاقتصادي ولكنها تعمل كذلك على تحقيق السلام والأمن على مستوى العالم، ويتم ذلك من خلال إحلال المنافسة التجارية بدلا من الصراعات السياسية والعسكرية التي قد

¹ - عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع سابق، ص 191.

² - محمد صفوة قابل، تحرير التجارة الدولية بين التأييد والمعارضة، مصر دار الفكر العربي، 2011، ص 59.

³ - محمد صفوة قابل، مرجع سابق، ص 61.

تؤدي الى حروب، وقد توصلت دراسة عن العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في 102 دولة خلال الفترة من 1975 إلى 1995 إلى أن المزيد من تحرير الاقتصاد وفتح الأسواق قد أدى إلى المزيد من النمو الاقتصادي.¹

المطلب الثالث: الأساليب المختلفة للسياسة التجارية

حتى تستطيع الدولة تنظيم تجارتها الخارجية فهي تقوم باتخاذ العديد من الإجراءات التي تؤثر في مبادلاتها مع العالم الخارجي سواء في الاستيراد أو التصدير معتمدة على مجموعة من الأساليب والأدوات يمكن تقسيمها إلى أربع مجموعات رئيسية وهي كما يلي:

- الأساليب السعرية.

- الأساليب الكمية.

- الأساليب التنظيمية.

- أساليب أخرى.

أولاً: الأساليب السعرية للسياسة التجارية

1- التعريف الجمركية: التعريف الجمركية عبارة عن قائمة أو جدول يحتوي على جميع أصناف السلع التي تتداول في التجارة الدولية، مبوبة بأسلوب فني خاص بحيث تخضع كل سلعة و مجموعة من السلع التسلسل رقمي خاص يسمى " البند" و تحدد له فئة جمركية مختارة اتحسب على أساسها مقدار الضريبة الجمركية المستحقة لأي سلعة من السلع التي تتداول في التجارة الخارجية بحيث يؤدي الالتزام بمنهج معين عند البحث في جدول التعريف الى التواصل للصفحة محل البحث و رقم البند الجمركي الخاص به، و من ثم معرفة فئة الضريبة الجمركية التي تخضع لها.²

1) أنواع التعريف الجمركية

يمكن التمييز بين عدة أنواع من التعريفات الجمركية من أهمها ما يلي:

- **من حيث منشأ البضاعة:** يمكن تقسيم التعريف من حيث منشأ البضاعة أو طبيعة دافع الضريبة (مصدر أو

مستورد) الى قسمين: **تعريف الصادر وتعريف الوارد**

- **من حيث الأساس القانوني:** يمكن تقسيم التعريف الجمركية من حيث الأساس القانوني إلى قسمين هما:³

التعريف الذاتية أو المستقلة والتعريف الاتفاقية

- **من حيث آثار التعريف الجمركية:** تنقسم التعريف الجمركية من حيث الآثار المترتبة عليها الى قسمين هما:⁴

التعريف الاسمية والتعريف الفعلية

¹ - المرجع نفسه، ص 62.

² - جلال ابو الفتوح وآخرون، الجمارك والتعريف الجمركية، مصر، دون دار النشر، 2006، ص 09.

³ - ابراهيم محمد الفار، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول العربية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1999، ص 11.

⁴ - محمود الطنطاوي الباز، دراسات في نظرية التجارة الخارجية، القاهرة مكتبة عين شمس، 2007، ص 175.

(2) **إعانات التصدير:** يقوم نظام العامات التصدير بأن تقدم الدولة مساعدات للمنتجين المحليين من أجل تمكينهم من تصدير سلعهم بأسعار تنافسية في الأسواق الأجنبية، ومن خلال هذا النظام تمنح الدولة مساعدات نقدية أو عينية للمصدرين حتى يتمكنوا من تصدير السلع الوطنية في السوق الأجنبي بأسعار متوازنة تضمن تصريفها والتغلب على منافسة المنتجات الأخرى، وبالتالي فإعانات التصدير تحل محل الربح السوقي أو جزء منه. حيث أن الإعانات التي تقدم للمنتج من قبل الدولة على أثر تصدير سلعة ما يعتبر مكملًا لثمن البيع، أي أن الحكومة تتحمل جزء من قيمة السلعة مقابل تسويقها في الأسواق الخارجية، هذا وقد تأخذ الإعانة أحد الشكلين التاليين:¹

✓ **الإعانة المباشرة:** والتي تكون في العادة في صورة مبالغ نقدية تمنحها الدولة للمصدر عن كل كمية مصدرة من السلع.

✓ **الإعانات الغير المباشرة:** وتتمثل في منح المنتج بعض الامتيازات كالإعفاء من بعض الضرائب أو الجمارك المفروضة على المواد الأولية التي تدخل في عملية تصنيع المنتجات المصدرة أو تخفيض تكاليف النقل بوسائط نقل حكومية أو منح المنتجين قروضا من البنوك الصناعية بفوائد تشجيعية.

(3) الإغراق:

• **تعريف الإغراق:** اهتم العديد من الاقتصاديين بتعريف الإغراق، حيث اعتبره الكثير منهم صورة من صور التمييز سعري بين سوقين مختلفين، وقد اعتمد البعض منهم في تعريف الإغراق على أساس السعر والبعض الآخر على أساس التكلفة كما يلي:²

- أ- **التعريف على أساس السعر:** يقصد بالإغراق أن يقوم منتج ما ببيع منتجات تصديرية بأسعار أقل من سعرها في الدول المصدرة، أي أن السلعة تباع في السوق الأجنبي بثمن أقل من ثمن البيع في السوق المحلي.
- ب- **التعريف على أساس التكلفة:** يقصد بالإغراق عندما يقوم المصدر ببيع السلعة في هذه السوق بأقل من تكلفة انتاجها، وبعد هذا النوع من الإغراق واحد من أكثر العراقيل امام التجارة الدولية.
- ت- **تعريف الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة:**

وفقا للمادة السادسة من اتفاقية الحات بعد المنتج مغرقا إذا كان سعر التصدير أقل من القيمة العادية للمنتج، والقيمة العادية للمنتج هي سعر بيع المنتج ضمن كافة المبيعات التي تتم في سوق الدولة المصدرة والتي يطلق عليها "مجرى التجارة العادي في السوق المحلية لدولة المنشأ أو التصدير" أو تكلفة الإنتاج مضافا إليها المصروفات البيعية والإدارية والعمومية وهامش الربح المعتاد تحقيقه أو سعر تصدير المنتج المثل لدولة ثانية.

1- شريف علي الصوص، مرجع سابق، ص ص 139- 140.

2- نسرين محمد أحمد العيسوي ، الإغراق وآليات مكافحته بالتطبيق على السوق المصري ، تدرج ضمن متطلبات لنيل شهادة الدكتوراه تخصص علوم اقتصادية، جامعة القاهرة ، دفعة 2011 ، ص 16.

ثانياً: الأساليب الكمية للسياسة التجارية

تعمل الدولة من خلال هذه الأساليب على التأثير المباشر في حركة تجارتها الخارجية من أهم هذه الأساليب نظام الحصص تراخيص الاستيراد.¹

1- **نظام الحصص:** هو من أقدم سور القيود على التجارة الخارجية يتلخص في تحديد حد أقصى الكميات الممكن استيرادها خلال فترة معينة، وقد يجتمع هذا النظام مع الرسوم الجمركية تحت ما يسمى بنظام الحصص التعريفية ومن صور فرض الرسوم الجمركية بعد بلوغ الحد الأقصى للحصة، أو تطبيق رسم جمركي مخفف على كمية محددة من الواردات ثم تطبيق الرسم بكامل قيمته على الكميات المستوردة الزائدة.

ويعتبر نظام الحصص من أهم وسائل الحماية وهو يحقق أغراض متعددة كحماية العملة الوطنية وسعر الصرف وحماية الاقتصاد القومي من غزو السلع الأجنبية، وبصفة عامة فهو يمكن الدولة من التحكم في ميزانها التجاري وكذلك من الاشراف التام على الواردات والسماح باستيراد ما تراه مناسباً سواءاً من ناحية الكمية أو النوع.

2- **تراخيص الاستيراد:** يشترط هذا النظام الحصول على ترخيص أو إذن من جهة إدارية مختصة من أجل القيام بعملية الاستيراد وتحدد حصة كل مستورد على أساس وارداته من السلعة في فترة زمنية سابقة، كما قد تباع كل هذه التراخيص في المزاد العلمي، وتلجأ الدولة الى هذا الأسلوب في الحالات التي يتأزم فيها ميزان المدفوعات ويصبح في حالة عجز مستمر نتيجة الندرة الشديدة في العملات الأجنبية.

ثالثاً: الأساليب التنظيمية للسياسة التجارية

1- **المعاهدات التجارية:** وهي عبارة عن اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية تعرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيمًا عامًا يشمل المسائل التجارية والاقتصادية كتلك المتعلقة بالنقل والازدواج الضريبي وتنظيم التعريفات الجمركية وتراعي الدولة عند عقد هذه المعاهدات التجارية مبادئ محددة

أ- **مبدأ المساواة:** تتعهد بمقتضاه كل دولة أن تعامل الدولة الأخرى سواءاً من حيث تبادل المنتجات أو حقوق الشخصا ص معامل لا تقل عما يتمتع به مواطنوها أنفسهم.

ب- **مبدأ المعاملة بالمثل:** تلتزم الدولة الأولى في الاتفاقية بأن تعامل منتجات ومواطني الدولة الثانية بمثل ما تعامل به هذه الأخيرة رعاياها ومنتجاتها بما يسمح في أن تتعادل الدولتان فيما تمنحه كل منهما للأخرى.

ت- **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:** وينص هذا المبدأ على أن تمنح الدولة الأولى لمواطني ومنتجات الدولة الثانية أي حقوق ومزايا تمنحها لدولة أخرى وعليه تمتع الدولة الأولى بالرعاية دائماً بأفضل مستوى تعامل سائد.

1- محمود الطنطاوي الباز، مرجع سابق، ص 151.

2. **اتفاقيات التجارة والدفع:** وهي عبارة عن الترتيبات التي تتم بين دولتين أو أكثر لتنظيم التجارة بينهما وتحديد وسائل مقبولة لتسوية المدفوعات التي تنشأ عن التعامل التجاري بينهما، كما يحدد حجم التبادل التجاري بين طرفي أو أطراف الاتفاقية خلال مدة سريانها.¹

هذا وتعتبر اتفاقيات التجارة والدفع إحدى الوسائل المباشرة للرقابة على التجارة الدولية، حيث تلجأ الدولة إلى هذا الأسلوب من أجل ضمان تعادل الحقوق و الالتزامات الناتجة عن تعاملاتها التجارية مع البلدان الأخرى، كما أن هذا النوع من الاتفاقيات لا ينطبق على المعاملات الرأسمالية بل على المعاملات الجارية فقط متمثلة في الصادرات والواردات من السلع، وتجدر الإشارة أنه في حالة اعتماد بلدها على هذا الأسلوب بدرجة كبيرة في تعاملاتها التجارية مع الخارج فإن ذلك يؤدي إلى تجزئة ميزان مدفوعاته حيث يقتضي التعامل بهذا النوع من الاتفاقيات موازنة المدفوعات في كل حالة على حدى ويصعب الحديث عن ميزان المدفوعات.

3. **التكتلات الاقتصادية:** يعتبر التكتل الاقتصادي على درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي، الذي يقوم في مفهومه الكلاسيكي بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا ونقابا واجتماعيا وتسقط كل هذه الاعتبارات في مفهومه الحديث الذي يركز على المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تلك المصالح و زيادة تجارتها النسبية، ثم الوصول إلى أقصى درجة من درجات الرفاهية بين شعوب تلك الدول، فالتكتل الاقتصادي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي حيث أنه يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي بين مجموع الدول الأعضاء فيها و تفاوت درجات التكامل الاقتصادي وفق الترتيب التسلسلي كما يلي:²

- التفصيل الجزئي؛
- منطقة التجارة الحرة؛
- الاتحاد الجمركي؛
- السوق المشتركة؛
- الاتحاد الاقتصادي.

4. **الإجراءات الإدارية:** يتمثل هذا الأسلوب في قيام الدولة بوضع مجموعة من القواعد واللوائح والإجراءات التي ينجم عن تطبيقها عرقلة عملية الاستيراد من الخارج وتضييق النطاق على المستوردين عن طريق اخضاعهم لطائفة من الإجراءات أو القوانين التي تعمل على زيادة نفقات الاستيراد والدخول في دائرة من الروتين والإجراءات

1- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا، بيروت الدار الجامعية، 1998، ص 308.

2- اكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، مصر، الدار العربية للطباعة والنشر، 2002، ص 170.

البيروقراطية المعقدة التي يمكن أن تصرفهم في أغلب الأحيان عن إتمام صفقاتهم مع العالم الخارجي مما يترتب عليه تطبيق نطاق العلاقات الاقتصادية الدولية وتتخذ هذه الإجراءات العديد من الأشكال منها¹.

رابعاً: أساليب أخرى للسياسة التجارية

بالإضافة إلى الأساليب المذكورة سابقاً وعلى اختلاف أشكالها هناك العديد من الأساليب الأخرى التي عادة ما تكون مستترة أو خفية والتي قد تكون في بعض الأحيان أوسع استخداماً من الأساليب الأخرى، مما يجعل الكشف عنها كاملة وحصرها أمراً صعباً ومن أهمها ما يلي:

1- الاعتبارات البيئية: ترى الدولة المتقدمة أن العلاقة بين التجارة و البيئة علاقة مهمة، فقد حرصت على طرح هذا الموضوع من أجل التوصل إلى خلق معايير بيئية لا بد من الالتزام بها في التجارة الدولية و لقد لاقا هذا الاهتمام معارضة شديدة من قبل الدول النامية لتخوفها أن هذه المعايير و الاعتبارات ستكون بمثابة حماية جديدة أمام ولوج منتجاتها لأسواق الدول المتقدمة ذلك أنها لن تستطيع الالتزام بهذه المعايير البيئية و التي عادة تكون تعجيزية بالنسبة لها، ولقد شهدت هذه الإجراءات تزايداً كبيراً في السنوات الأخيرة بل لم تبقى حكراً على الدول المتقدمة فقط بل سعت بعض الدول النامية إلى تطبيق إجراءات مثيلة ذات اعتبارات بيئية على دول نامية أخرى.

2- التأثير في الرأي العام: من بين الأساليب التجارية المستخدمة في العلاقات التجارية الدولية عملية تحريض الرأي العام باستخدام الدعاية المغرضة من أجل مقاطعة منتجات أجنبية معينة، مما يجعل من المستهلكين وسيلة مهمة وذات أثر كبير على صادرات البلدان الأخرى باتجاه أسواق الدول التي تتبع هذا الأسلوب، وكمثال على هذا الأسلوب ما قامت به الصين من حملة ضخمة لمقاطعة المنتجات الأمريكية في 2016 قاطع من خلالها الصينيون هواتف الآيفون ومحلات الفاست فود الأمريكية ما أثر على حجم المبادلات التجارية بين البلدين².

3- التدخلات الحكومية المباشرة: قد تكون التدخلات الحكومية على شكل قرارات مباشرة تصدر من الدولة كحظر الاستيراد والتصدير والتعامل مع مواطني ومؤسسات دولة معينة كما هو الحال بالنسبة لعلاقة معظم الدول العربية مع الكيان الصهيوني، كما قد تكون هذه التدخلات لأسباب دينية أو عقائدية كمنع استيراد بعض المواد المحرمة شرعاً في بعض الدول، كما قد تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين الخارج أي أن الدولة تحاول أن تعيش في حالة اكتفاء ذاتي.

¹ - إبراهيم محمد الفار، مرجع سابق، ص 17.

² - مخلوفي عبد السلام، بن عبد العزيز سفيان، تأثير الاساليب الحمائية الخفية على التجارة الدولية ورسالة المنظمة العالمية للتجارة، مجلة السياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة تلمسان، 2013، ص 59.

خلاصة الفصل:

لقد شهد مفهوم التجارة الخارجية تطوراً من المفهوم الضيق الذي كان يقتصر على استيراد وتصدير السلع والخدمات إلى المفهوم الذي أصبح يشمل الحركات الدولية لرؤوس الأموال، كما أصبحت التجارة الخارجية تقوم على أساس ظاهرة التخصص الدولي وتقسيم العمل بين الدول المختلفة التي تسعى نحو زيادة دخلها القومي ورفع مستوى رفاهية أفرادها، ولقد أكدت مختلف المدارس الاقتصادية على دور التجارة الخارجية في ثراء وقوة الدولة و تقدمها ويتبين ذلك من خلال الدور التنموي للتجارة الخارجية سواءً ذلك الناتج عن عملية الاستيراد أو عملية التصدير .

وعلى الرغم من المنافع العديدة التي تعود بها التجارة الخارجية على مختلف الدول فإن ذلك لم يمنع أن تعمل مختلف الحكومات على تنظيم معاملاتها مع العالم الخارجي من خلال تبني سياسة تجارية معينة تتماشى ومستوى التنمية والأوضاع الاقتصادية السائدة وكذا الأهداف المسطرة من قبل الحكومة ، وغالباً ما تتجه السياسة التجارية المتبناة نحو التحرير خاصة من طرف الدول المتقدمة كما تتجه نحو التقييد خاصة من قبل الدول النامية ، وتعتمد الدولة في ذلك على مجموعة من الأساليب والأدوات المختلفة والتي تعمل من خلالها على ضبط وتنظيم مبادلات التجارة مع العالم الخارجي سواء تلك المتعلقة بعملية الاستيراد أو التصدير .

الفصل الثاني

النظام التجاري العالمي بين
الإقليمية والتعددية

مقدمة الفصل الثاني:

إن العالم في ضل الاقتصاد الدولي المعاصر يسير نحو اتجاه متزايدا ومتصاعد إلى ما يسمى بتحرير التجارة و التي تعرف بمفهومها العام رفع القيود أمام حركة التبادل التجاري بين السلع و الخدمات وكذلك رؤوس الأموال، و لقد تبين ذلك بصورة واضحة من خلال أكبر مفاوضات تجارية عرفها العالم، و تعرف بمفاوضات الجات" و التي دامت حوالي سبعة سنوات و التي خلصت بتوقيع 117 دولة على اتفاقات التجارة العالمية وهذا في مراكش عام 1994 و يجدر الذكر ان قيام منظمة التجارة العالمية، و التي أخذت على عاتقها كل ما هو متعلق بالسياسات التجارية العالمية في جميع ومختلف القطاعات في اطار ما يسمى بالنظام التجاري المتعدد الأطراف أو ما يسمى ويطلق عليه اختصارا بالتعددية " LEMULTILATERALISME " و الذي يقوم على مبدأ حرية التجارة الدولية بمعنى انسياب انتقال السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين مختلف الدول و بدون أي عوائق، و قد تزامن مع هذه التحولات السابقة وكذا بروز ما يسمى بظاهرة العولمة وانطلاق العديد من دول العالم الشروع في الدخول ضمن تكتلات اقتصادية إقليمية في اطار ما يعرف ويسمى بالتكامل الاقتصادي و الذي بدوره يهدف أساسا إلى تحرير و تسهيل المبادلات التجارية بين الدول أعضاء التكتل و هو ما اطلق عليه ب " الإقليمية " LE REGIONALISME " حيث تسعى الدول المنطوية تحت هذا التكتل الى الدخول في تحقيق تكامل اقتصادي من أجل تحسين أداء اقتصاداتها و تعظيم رفاهية شعوبها و هو ما ينجر عليه كذلك إلى زيادة حجم المبادلات التجارية الدولية.

و استنادا للتحولات و التطورات السابقة فمن الواضح أن النظام التجاري العالمي سار في اتجاهين متوازيين، يتمثل الأول في التوجه الدولي و الذي اصبحت تتبناه المنظمة العالمية للتجارة ال" جات " سابقا و الذي يعمل على تشجيع التحرير التجاري في خضم نظام متعدد الأطراف، أما التوجه الثاني و هو توجه إقليمي مما ينطوي عليه من تحرير للتجارة بين الدول الأعضاء في التكتل الإقليمي فحسب. ويتناول هذا الفصل النظام التجاري العالمي بين الإقليمية والتعددية من خلال المباحين الآتية:

- **المبحث الأول:** التكامل الاقتصادي الإقليمي كمدخل لتحرير التجارة الدولية.
- **المبحث الثاني:** العلاقة بين الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف في إطار تحرير التجارة.

المبحث الأول: التكامل الاقتصادي الإقليمي كمدخل لتحرير التجارة الدولية

إن المتغيرات العديدة التي يعيشها العالم توجب على الدول إعادة النظر مرة أخرى في توجهاتها، فوجود الدول فرادى في ظل هذه المتغيرات قد يكون له عواقب وخيمة، ذلك أنها ستواجه مخاطر لا يمكن في الغالب أن تتحملها فرادى، و هو ما دفعها إلى التوجه نحو تكوين كتلتا إقليمية سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي، وهو ما يعرف بعملية التكامل الاقتصادي، و لم يقتصر هذا التوجه المتزايد نحو الإقليمية على الدول المتقدمة حيث كان للدول النامية كذلك نصيب كبير في إقامة هذه التكتلات التي أصبحت تشهد انتشارا واسعا حتى امتدت إلى كافة الدول و القارات بعضها قطع أشواطاً من النجاح بينما لا يزال البعض الآخر يحبو متعثراً فمن الطبيعي أن لا يكون حظها من النجاح و التأثير على مستوى واحد.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي ودوافعه

لقد أدى الانتشار الهائل لظاهرة التكامل الإقليمي والتجديد المستمر في نطاقها الى ظهور مفاهيم متعددة لهذه الظاهرة، حسب اختلاف المذاهب الاقتصادية والسياسية، فبينما يتخذ التكامل الاقتصادي في الفكر الرأسمالي مفهوم إزالة القيود والحواجز بين الوحدات الاقتصادية لبلدان مختلفة ورفع درجة التنسيق والتوافق، اتخذ التكامل الإقليمي في الفكر الاشتراكي مفهوم إعادة تنظيم الهياكل والقطاعات من خلال عمليات التنسيق والتخطيط المشترك وتقييم العمل فيما بين الدول أطراف التكامل.¹

• أولاً: تعريف التكامل الاقتصادي الإقليمي:

اختلف الاقتصاديون في استعمال المصطلحات الدالة على مفهوم التكامل الاقتصادي، فمنهم من استعمل مصطلح التكتل ومنهم من استعمل مصطلح التعاون وبالتالي فمصطلح التكامل لم يحظى باتفاق بين مختلف الاقتصاديين كما هو حال العديد من المصطلحات الاقتصادية الأخرى.

يعني مصطلح " التكامل " في السياق العام قيام مجموعة من المفردات بالتجمع في كيان واحد، وما يعنينا هنا هو الحالة التي تكون فيها المفردات المقصودة دو؟ مستقلة تسعى الى إقامة علاقات وثيقة فيما بينها، وتتصرف في بعض المسائل كما لو كانت كياناً واحداً.²

أما في السياق الاقتصادي فلقد تعددت التعاريف الخاصة به وتظهر أهمها في الجدول التالي:

1- محمود الطنطاوي الباز، مرجع سابق، ص 196.

2- محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق - القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2000، ص 1.

جدول رقم (01) التعاريف المختلفة للتكامل الاقتصادي الإقليمي

كتاب و اقتصاديين	خصائص التعريف
غونار ميردال GUNNER MYRDAL	- عبارة عن العملية الاجتماعية والاقتصادية التي تزال بموجبها جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة مما يؤدي الى تحقيق تكافؤ إقليمي. غونار ميردال - يعتبر أمرا مثاليا يجب أن تسعى اليه الدول النامية. - وجوب التنسيق و التجانس في السياسات الاقتصادية بين الدول النامية لتحقيق التكامل الاقتصادي. - على الدول المتقدمة أن تفتح أسواقها و تزيل الحواجز و القيود على صادرات الدول النامية و تعطي لها الحق في حماية صناعاتها الوليدة.
بيلا بلاسا BELA BALASSA	- يمكن تحقيق التكامل الاقتصادي بسهولة أكثر في ظل التكامل الدولي. - يستبعد من تعريفه للتكامل الاقتصادي، التكامل الاجتماعي و الذي يشمل المساواة في مكافأة عناصر الإنتاج. بيلا بلاسا. - التكامل الاقتصادي كعملية يشمل كافة الإجراءات الكفيلة بإزالة أسباب التمييز بين الوحدات أو المنشآت الاقتصادية التابعة لدول المجموعة. - التكامل كونه دافعا، فإنه يعني أن لا يبقى أي تمييز بين اقتصاديات الدول التابعة للمجموعة.
جان تينبرجن JAN TINBERGEN	- يتفق مع " بلاسا" في العديد من الجوانب من بين كون التكامل - عبارة عن إيجاد أحسن السبل و الأطر للعلاقات الاقتصادية الدولية و السعي لإزالة كافة العقبات أمام هذان التعاون.
فرينز ماخلوب FRITZ MACHLUP	- الدلالة الفعلية لمفهوم التكامل الاقتصادي تم في نطاق أي منطقة فرينزماخلوب تكاملية يتم فيها استخدام عوامل الإنتاج و السلع، كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على حساب أساس الكفاءة الاقتصادية دون تمييز للمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلع.
الخلاصة (تعريف شامل)	
من خلال المفاهيم السابقة فإنه من الصعوبة كما كان الوصول إلى تعريف محدد للتكامل الاقتصادي و لكن يمكن الوصول الى مفهوم شمولي له، فالتكامل الاقتصادي ما هو الا عمل ارادي من جانب دولتين أو أكثر يقوم على إزالة كافة الحواجز و القيود المفروضة على المعاملات التجارية و انتقالات عوامل الإنتاج فيما بينها، كما أنه يتضمن تنسيق السياسات الاقتصادية و إيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة معدلات النمو و ارتفاع مستويات المعيشة، مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على: - فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة (مصر) : دون دار نشر، (2007)، ص. 7.**

-El agraa Ali.M, **Regional Integration Experience Theory and measurement**, Rowman and littlefield publishers, 1999,p206.

• ثانياً: مفهوم الإقليمية من الجانب الاقتصادي:

لقد باعت محاولات الاقتصاديين في وضع تعريف موحد للإقليمية في مفهوم التكتلات الاقتصادية الدولية بالفشل و تنقسم آرائهم في ذلك الى رأيين أساسيين.

1. **الرأي الأول:** و يحصر أصحاب هذا المفهوم الإقليم في الاطار الجغرافي المتجاور أو المتقارب لدولتين أو أكثر و الذي توحدته مجموعة من المصالح المشتركة أو المتداخلة أي أن المعيار الجغرافي معيار أساسي في هذا المفهوم.
2. **الرأي الثاني:** ويرى أصحاب هذا الرأي أن الإقليم هو كل تجمع تكون عضويته مفتوحة البعض الدول على أساس الجغرافية أو التاريخ أو اللغة أو الحضارة أو الدين أو حتى الخضوع الاستعماري سابقا و بالتالي فأصحاب هذا الرأي لا يعتمدون على المعيار الجغرافي كمعيار أساسي في تحديد مفهوم الإقليمية.

• ثالثاً : دوافع التكامل الاقتصادي:

ان التكامل الاقتصادي فيما بين مجموعة من الدول ليس هدفا في حد ذاته بل هو وسيلة لتحقيق العديد من الأهداف للوصول للكثير من الغايات، وأهداف التكامل ليست اقتصادية محضة بل هي تداخل بين أهداف اقتصادية وهي الغالبة وأهداف أخرى غير اقتصادية.

و عموما يكمن ابراز الدوافع التي تدفع بمجموعة ما من الدول تلجأ إلى التكامل الاقتصادي كما يلي:

1- الدوافع الاقتصادية:

أ- التمتع بوفورات الإنتاج الكبير:

تواجه الدول النامية عند قيامها بإنجاز خطط التنمية الاقتصادية عقبة ضيق السوق، و يقصد بذلك عجز السوق المحلي عن استيعاب كل منتجات المشروعات التي تنشأ عند الحجم الأمثل للإنتاج و يرجع ذلك لانخفاض القدرة الشرائية في السوق، الناجم عن انخفاض متوسط نصيب الفرد عن الدخل القومي أو نتيجة الانخفاض الكثافة السكانية، و يترتب على ما سبق أن الدولة تكون أمام خيارين:

• انشاء مشروعات صغيرة مما يفوت فرصة الانتفاع بمزايا الإنتاج الكبير حيث

تتخفض نفقة الإنتاج كلما اتسع نطاق المشروع. • القيام بمشاريع كبرى دون استغلال كافة طاقتها الإنتاجية، و من ثم ترتفع تكلفة الوحدة المنتجة.

و يؤدي التكامل الاقتصادي الى توسيع حجم السوق نتيجة لقيام سوق اجمالية كبديل لأسواق الدول المنفردة، فإتساع حجم السوق يؤدي الى إمكانية تمتع المشروعات المنشأة في نطاق التكامل بوفورات الإنتاج الكبير و التي تنقسم الى:

- الوفورات الداخلية
- الوفورات الخارجية

ب- التحسين في معدل التبادل الدولي:

يعتقد بعض الاقتصاديين أن التكامل الاقتصادي يزيد من وزن الدول الأعضاء كمجموعة عند تعاملها مع باقي انحاء العالم مما يساعد على تحسين معدل التبادل لهذه الدول.¹

و تتضح أهمية ذلك من حيث إمكانية حصول الدول المندمجة على شروط أفضل فيما يتعلق بأثمان الصادرات و الواردات، فالدول المندمجة تواجه السوق العالمي كمشتري واحد أو بائع واحد، مما يزيد القدرة على المساومة خاصة و أن الدول المتقدمة أخذت فيما بينها بأسباب التكتل و الاندماج.²

ت- المنافسة:

مما لا شك فيه أن ضيق نطاق السوق في كثير من الدول فرادى هو أحد العوامل التي تساعد على انتشار ظاهرة الاحتكار، و ما قد يترتب على من ارتفاع الأثمان و انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية، ومن هنا يؤدي التكامل الى اتساع نطاق السوق و من ثم التقليل من ظاهرة الاحتكار، فكبر حجم السوق يساعد على قيام عدد أكبر من الوحدات الإنتاجية ذات الكفاءة على الرغم من أن العدد الكلي للوحدات العاملة سوق يتناقص بسبب خروج المشروعات الحدية من دائرة الإنتاج، إلا أن المنافسة سوف تشتد بين المشروعات الباقية ذات الدرجة العالية من الكفاءة.³

ث- خلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية:

إن القيام بعمليات التنمية الاقتصادية يقتضي وجود مناخ مستقر من حيث الاتجاهات السياسية و من حيث السياسات الاقتصادية و يأخذ التكامل الاقتصادي على عاتقه تهيئة الجو الملائم للتنمية، فهو يضمن قدرا من التنسيق في السياسات الاقتصادية، حيث يمكن الاستفادة من إمكانيات منطقة التكامل ككل حيث يتم توطين المشروعات في أماكنها الاقتصادية، فالمشروعات التي تقام في منطقة تعاني من نقص الكوادر الفنية و الإدارية يمكن أن تحصل على متطلباتها من القوة العاملة من منطقة إلى أخرى تتيح لوجود فائض فيها.

2. الدوافع غير الاقتصادية:

هناك عدة دوافع غير اقتصادية من منها السياسة والعسكرية التي قد تدفع الدول الى ابرام اتفاقيات التكتلات الاقتصادية ومنها:

- ✓ - وأن يكون الهدف من تكوين التكتل في البداية أن يكون تكتلا اقتصاديا تمهيدا للاتحاد السياسي.
- ✓ تتمثل الأهداف السياسية أيضا في الرغبة في تجنب خطر الصراع السياسي العسكري بينها، حيث أن تشابك المصالح الاقتصادية قد يتغلب على تلك الصراعات.
- ✓ العمل على تحقيق استقرار النظم السياسية من خلال تحقيق المكاسب و المنافع الاقتصادية.

¹- طه عبد العليم طه ، إشكاليات التكامل الاقتصادي العربي - مصر : معهد البحوث والدراسات العربية ، 1993 ، ص 17
²- عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز - مصر : الدار الجامعية ، 2006 ، ص 48 .
³- محمود حسن حسني ، مدخل الى اقتصاديات التجارة الخارجية - موضوعات مختارة - مصر : دار نشر وتوزيع الكتاب الجامعي ، 2004 ، ص 330

✓ قد يكون الهدف من التكتل الرغبة في تكوين وحدة عسكرية حيث أن أي دولة منفردة قد لا تستطيع مواجهة خطر الاعتداء الخارجي عليها فالكثير من الدول الكبرى أو الصغرى على حد سواء العازمة على الانضمام لتجمع اقتصادي تضع في اهتماماتها الدوافع العسكرية من أجل حماية وحدتها القطرية.

المطلب الثاني: درجات التكامل الاقتصادي و خلفياته النظرية : درجات التكامل الاقتصادي الإقليمي:

يتخذ التكامل الاقتصادي العديد من الصور في شكل تكتلات مصنفة في درجات متفاوتة تختلف باختلاف الأهداف المرجوة منها والتي وضع لها الاقتصاديون إطار نظري يفسرها وفق الترتيب التسلسلي كما يلي:

1. التفضيل الجزئي: Partial Preferences

يقصد به كافة الإجراءات التي تتخذها دول معينة ترتبط معا بصلات معينة كالأجور أو التاريخ المشترك، فتتفق فيما بينها على تحقيق وطأة القيود التي تعيق انتقال السلع و رؤوس الأموال، أو هي الاتفاقات التي تعقدها دول معينة للحصول على مزايا جمركية أو غير جمركية و يتحقق ذلك بالتخفيف من نظام الحصص الذي يطبق على السلع المتبادلة بينها و أن يعطي بعضها للأخر امتيازات جمركية متبادلة تتمثل في تخفيضات و إعفاءات جمركية، أو الإعفاء من بعض القيود و الاشتراطات أو من صور التمييز الأخرى التي تفرض على باقي الدول، كما تراعي الدول المشاركة على تطبيق تعريف تفضيلية تقتصر عليها دون أن يحق لدول أخرى غير أعضاء في منطقة التفضيل الجزئي المطالبة بها.¹

2. منطقة التجارة الحرة: Free Trade Area

و فيها تعقد الدول الأطراف اتفاقية يتم بموجبها إلغاء الحواجز الجمركية فيما بينها على المنتجات ذات المنشأ المحلي أي التي يتم انتاجها في دولة أو أكثر داخل المنطقة و هذا يتضمن إلغاء التعريفات الجمركية و القيود الكمية التي تعوق انسياب المنتجات مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية تجاه الدول الأخرى غير المشاركة في المنطقة، مما يسمح باختلاف الرسوم و الحواجز الجمركية المطبقة من جانب دول الأطراف من أجل التبادل مع باقي دول العالم، و بعد إقامة المنطقة تظل الدول الأعضاء مطلقة اليد في تحديد سياستها الجمركية الخارجية وفقا لمصالحها.²

3. الاتحاد الجمركي: Customs Union

يقوم الاتحاد الجمركي حين يتوافر شرطان، أولهما إلغاء القيود الجمركية التعريفية والكمية فيما بين الدول الأعضاء كما هو معمول به في مناطق التجارة الحرة، هذا بالإضافة إلى توحيد التعريفات الجمركية للدول إزاء الواردات من خارج البلاد هذا الشرط الثاني يجعل الاتحاد الجمركي صورة من الاندماج الإقليمي أكثر كمالاً من مناطق التجارة الحرة.³

¹- رمضان رمضان صديق ، اقتصاديات النقود والبنوك والتجارة الخارجية - القاهرة : دار النهضة العربية ، 2006 ، ص 327 .

²- محمد حمود الإمام ، مرجع سابق ، ص 40

³- محمود الطنطاوي الباز ، مرجع سابق ، ص 193.

4. السوق المشتركة: Common Market

يتطلب قيام السوق المشتركة الغاء كافة القيود المانعة أو المقيدة لانتقال السلع بين الدول الأعضاء، مع فرض تعريفية موحدة إزاء العالم الخارجي، بجانب اختفاء كافة الحواجز المانعة أو المقيدة لتحركات عناصر الإنتاج من عمل و رأس المال، و تؤدي حرية انتقال عوامل الإنتاج الى زيادة كفاءة استخدام هذه العوامل عبر الدول الأعضاء في السوق المشتركة، و يعمل ذلك على تحريك أسعار عوامل الإنتاج في اتجاه التقارب بين هذه الدول دون أن يؤدي ذلك إلى تحقيق المساواة الكاملة في معدلات أسعار عوامل الإنتاج بين هذه الدول نتيجة عدة أسباب من بينها تباين معدلات الأجور و اختلاف أسعار الفائدة نتيجة اختلاف السياسات النقدية و المالية.¹

5. الاتحاد الاقتصادي: Economic Union

يسعى نظام الاتحاد الاقتصادي الى الغاء القيود على التجارة البينية للدول أعضاء التكتل وتوحيدها تجاه العالم الخارجي، مع إطلاق حرية انتقال عناصر الإنتاج بينها، بالإضافة إلى تنسيق سياساتها الاقتصادية وذلك بإزالة كل ما من شأنه أن يفسح مجالاً للتضارب، أو ينشئ فرصة لاكتساب مزايا خاصة تحصل عليها دولة على حساب الباقين ويسعى التنسيق الى أمرين، أولهما تحقيق الأهداف المشتركة والثاني مراعاة الأوضاع الخاصة بكل دولة بحيث تكون السياسات أفضل ما يمكن اختياره من أجل الاقتراب من الأهداف المشتركة.²

6. الوحدة الاقتصادية: Economic Unity

التحقيق التكاملي والاندماج الكامل وتذويب الاقتصاديات الإقليمية فعلياً وبالتالي خلق مجتمع واحد وجماعة اقتصادية يتعين الى جانب تحقيق شروط الاتجاه الاقتصادي أن يتولى تحديد سياسات المنطقة سلطة عليا فوق الدول تكون قراراتها ملزمة للدول الأعضاء

وتكون هذه المرحلة من مراحل الاندماج الاقتصادي الإقليمي أعلى درجات الاندماج والتي لا يفرقها سوى الوحدة السياسية حين تذوب الدول قانونياً وسياسياً في كيان سياسي واحد مشترك.³

1- عبيد علي الحجازي ، محاضرات في التكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق - مصر : ديوان المنشورات الجامعية ، 1997 ، ص 78 .

2- محمد حمود الإمام ، مرجع سابق ، ص 41 .

3- محمود الطنطاوي الباز ، مرجع سابق ، ص 201.

المطلب الثالث: الإقليمية الجديدة:**أولاً: ماهية الإقليمية الجديدة**

لقد أعقبت الموجة الأولى من الترتيبات التكاملية الإقليمية التي شهدتها فترة الستينات، مرحلة جديدة تأثرت بما ساد خلال السبعينات من تقلبات اقتصادية ضخمة شهدها العالم، و ما تميز به عقد الثمانينات من أنه العقد الضائع للتنمية خاصة بفعل تراكم المديونية التي ما زال يعاني منها العالم الثالث الى يومنا هذا و هو ما دفع الدول النامية إلى إعادة النظر في منهج الاحلال محل الواردات الذي انتقل تطبيقه من المستوى القطري إلى المستوى الإقليمي نتيجة حاجتها المتزايدة إلى تعزيز صادراتها إلى العالم المتقدم لتستطيع سداد ما استحق عليها من ديون.¹

1. مفهوم الإقليمية الجديدة:

يتفق معظم الاقتصاديون في تعريفهم لمفهوم الإقليمية الجديدة بأنها سياسة تصمم التخفيض معوقات التجارة بين بعض الدول ضمن تجمع اقتصادي معين، بغض النظر عما إذا كانت هذه الدول متجاورة أو حتى قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض سواء من الجانب الجغرافي أو من الجانب الاقتصادي.²

2. خصائص الإقليمية الجديدة:

تتميز الإقليمية الجديدة بمجموعة من الخصائص نذكر منها:³

- ✓ لا تستهدف التجمعات الإقليمية الجديدة تحقيق وحدة بين أعضائها، نظراً لأنها تجيز التمايز في الجوانب الاجتماعية والثقافية، بينما الأطراف المتقدمة ليست على استعداد لتحمل أعباء تحقيق تجانس اجتماعي مع الأطراف الأقل نمواً وبالتالي فإنها تضع حدود لعمليات انتقال البشر خاصة مع تباعد معدلات البطالة فيها.
- ✓ بينما كان الهاجس السياسي الذي ساد في الماضي هو توفير السلام و الأمن و إنهاء الحروب التي أنهكت العالم (بالنسبة للدول المتقدمة) أو تأمين أعضاء التجمع من تبعات الاستعمار و تحقيق التنمية المتكافئة (بالنسبة للدول النامية)، تأخذ الدوافع السياسية في التجمعات الجديدة التي تفرضها الدول الأعضاء المتقدمة شكل العمل على دعم استقرارها السياسي بإيقاف الهجرة إليها من الدول الأقل تقدماً و القضاء على ما قد تتعرض له هذه الأخيرة من عوامل تدمير قد تتحول إلى حركات أصولية تغذي مشاعر الكره تجاه الدول الأغنى و شعوبها.
- ✓ كما أصبحت الدول المتقدمة تطالب بمزايا من الدول النامية، حيث أصبحت القاعدة هي تماثل التزامات جميع الأطراف بغض النظر عن تفاوت مستوى النمو، حيث أصبح التعامل يتم بين شركاء بقاعدة العطاء مقابل

1- محمد محمود الإمام ، مرجع سابق، ص 48.

2- علاوي محمد لحسن، الإقليمية الجديدة ، المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي - مجلة الباحث ، العدد 07 ، 2010/2009 ، ص 109.

3- محمد محمود الإمام ، المرجع نفسه ، ص 48.

الأخذ، مع تعويض الدول الأقل نموا عند الاقتضاء بما يساعدها على تجاوز الخسائر و اكتساب القدرة على جنيا لمنافع.

تتخذ الإقليمية الجديدة صيغة التجمع في شكل منطقة تجارة حرة، تختلف أجال تدرج تطبيقها لكل عضو وفقا لنتاوت ظروف النمو، و نظرا لإدراك أن هذه الترتيبات لن تتمكن من تحقيق تقارب في الهياكل الاقتصادية خلال فترة معقولة فإنها لا تتضمن تحركا نحو اتحاد جمركي، كما يرى بعض الاقتصاديين أن الترتيبات الإقليمية الجديدة تنطوي على تكامل أعمق يتجاوز مجرد إقامة منطقة تجارة حرة من خلال الدفع بالدول الأقل تقدما نحو الارتباط بنمط من السياسات الاقتصادية بفتح أسواقها أمام التدفقات التجارية و الرأسمالية و يكفل لمنشآتها الاقتصادية أن تعمل بدون قيود بما يتفق و متطلبات التدويل المتزايد لعمليات الإنتاج.

ثانيا: أهداف الإقليمية الجديدة والفرق بينها وبين المنهج التقليدي للتكامل

1. أهداف الدول المتقدمة:

لقد طرحت الدول المتقدمة هذه الصيغة الجديدة للتكامل مع الدول الأقل تقدما من أجل تكفل لها تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:¹

- ✓ ضمان تقيد الدول النامية المشاركة بمسيرة الإصلاح الاقتصادي، عن طريق التلويح بتقديم مساعدات لتحمل أعباء التكيف، ودعم التوجه نحو مزيد من الاعتماد على القطاع الخاص.
- ✓ التخلص من أسلوب المعونات الذي طالب به المجتمع الدولي في الستينات والادعاء بأنه قد آن الأوان للتحول من المعونات بما تعنيه من عطاء دون أخذ إلى أسلوب التعامل الاقتصادي المتبادل، و هو ما أطلق عليه الأخذ بمبدأ المشاركة، الذي يفترض أن جميع الأطراف تقف على قدم المساواة، و هو افتراض يجافي الواقع، و لكنه شرط يتعين على الدول النامية قبوله حتى تحصل على ما تعتقد منمزايا مقابلة.
- ✓ إيجاد فرص لانتشار نشاط الشركات العاملة في الدول المتقدمة عبر الحدود، تأكيدا للتوجه العالمي السائد نحو توسيع نشاط الشركات متعددة الجنسيات.
- ✓ العمل على فرض الرؤى السياسية للدول المتقدمة على الدول النامية بما في ذلك الاقتداء بنظمها بدعوى ضرورة تحقيق الديمقراطية كأمر يتلازم مع القرار الاقتصادي وكفالة حقوق الانسان كما تفسرها الدول المتقدمة، وهو ما يعني لها ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية في الدول النامية وفي تسيير حكومتها.

¹ - محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص ص 49-50 .

2. أهداف الدول النامية:

تهدف الدول النامية من وراء اندماجها في التكتلات الاقتصادية الإقليمية في شكلها الجديد الى مجموعة من الأهداف أهمها:¹

- ✓ تحفيز معدلات النمو الاقتصادي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر وإصلاح المؤسسات والاستفادة من الخبرات والبحوث، وكذا ترقية صناعات يصعب تنميتها دون وجود سوق إقليمي محمي يعطي لها الوقت الكافي للنمو واكتساب القدرة التنافسية. • رغبة هذه الدول في ضمان الوصول للأسواق الكبرى قصد تفريق منتجاتها والاستفادة من التكنولوجيا والاستثمارات الأجنبية وهذا في ظل تزايد موجة العولمة.
- ✓ تقوية المركز التفاوضي لهذه الدول في إطار المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف مما يكسبها قوة على المساومة.
- ✓ المضي في سياسة الإصلاحات الاقتصادية، حيث بعض هذه الدول في هذه الاتفاقات من أجل تنفيذ توجيهات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إطار الإصلاحات الاقتصادية حيث تثبت نيتها في انتهاج سياسة ليبرالية تحررية.
- ✓ قضية الكتلة الحرجة، إن العالم الآن أصبح يعيش في عصر الكيانات الكبيرة و أن التكتل الإقليمي هو السبيل الأجدى في مواجهة العولمة ليس كبديل لها بل لكونها الأنسب لتحقيق القدرة على التعاون الدولي في ظلها، فقليل من الدول تستطيع أن تحقق منفردة القدرة على تحقيق شرط اتساع السوق، من خلال توفير كتلة حرجة، ترفع من عمل المنشآت الاقتصادية، بتمكينها من الاستفادة من وفورات النطاق و القدرة على تحقيق حجم كبير من المبيعات و في انشاء مشروعات مشتركة عبر الحدود القطرية في مختلف المجالات، و يتخذ كل من عدد السكان و حجم الناتج القومي كمعيار لكتلة الدنيا اللازمة، ففي دراسة أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية باسم "الاعتماد المتبادل" عن النمو حتى سنة 2020 اتخذت معيارا لتحقيق معدلات نمو أكبر عدد سكان 150 مليون نسمة و ناتج محلي 150 مليار دولار و انطبق هذا الشرط في سنة 1995 على خمسة دول هي: الصين، الهند، روسيا، إندونيسيا، البرازيل. وتشير نفس الدراسة إلى أن هذه الدول تكون قادرة على تحقيق معدل نمو أسرع من باقي مناطق العالم، وفي نفس الوقت يتضاعف نصيبها من التجارة العالمية، وبالتالي فإن الدول التي لا تستطيع توفير الكتلة الحرجة بمفردها يتعين عليها أن تنظم إلى تكتلات إقليمية تتوفر فيها هذه الشروط.

¹ - محمد محمود الإمام ، المرجع نفسه، ص 44-46.

3. مقارنة بين المنهج التقليدي للتكامل و الإقليمية الجديدة :

الجدول رقم (02)

الفرق بين المنهج التقليدي للتكامل و الإقليمية الجديدة

وجه المقارنة	المنهج التقليدي للتكامل	الإقليمية الجديدة
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دولا متجاورة	إقليم أو أكثر متجاورين
فترة الظهور	ظهرت في سياق الحرب البارد وفي ظل عالم يتكون من قطبين	ظهرت في ظل نظام عالمي متعدد الأطراف
الخصائص الاجتماعية والثقافية	تأكيد التقارب لتحقيق الوحدة كهدف نهائي	السماح بالخصوصيات
الخصائص الإقليمية	التجانس وتقارب المستويات الاقتصادية	التباين، أعضاء متقدمون يتولون القيادة
المعاملة تفضيلية	منح معاملة تفضيلية للدول الأقل نموا	تطبيق قواعد متساوية على كل الدول مع السماح بفترات زمنية للتأقلم
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب	دعم الاستقرار السياسي
تحرير التجارة	اتفاقيات تفضيلية تبدأ بمنطقة تجارة حرة /أو اتحاد جمركي	مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها
نطاق التجارة	أساسا للمنتجات الصناعية بهدف إحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي	السلع والخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير
راس المال	تحريره تدريجيا مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي	يفرض منذ البداية، حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الاعضاء الاكثر تقدما
العمل	يؤجل الى مرحلة وسيطة تستكمل عند الاتحاد	غير متاح لمواطني الدول الاعضاء الاقل تقدما
تنسيق السياسات	تدرجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الاعضاء بالتساوي	اعطاء وزن اكبر لمطالب الشركات متعددة الجنسيات
المرحلة النهائية	وحدة اقتصادية على امل ان تصل الى وحدة سياسية	اساس مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة راس المال
الاطرفة الفاعلة	الدول ذات السيادة - الدول القومية -	الدول ذات السيادة ويلعب فيها الفاعلين غير الدوليين دورا مهما

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على :

محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص. 51-52

LAMA MAHENDRA ,Saarc Dynamics of Emerging new Regionalism, Center of south central, south east and west pacific studies school of international studies, Jawaharlal Nehru university, delhi,India,pp,4-5.

المبحث الثاني : العلاقة بين الإقليمية و النظام التجاري متعدد الأطراف في اطار تحرير التجارة

تعد الاتفاقيات التجارية الإقليمية جزءاً لا يتجزأ من التجارة الدولية و التي تمثل في الواقع ما يقارب من نصف حجم المبادلات التجارية العالمية، و من الأرجح أن تأخذ هذه الاتفاقيات أهمية أكبر في السنوات المقبلة، و يجري تطبيق هذه الاتفاقيات بالتوازي مع النظام التجاري المتعدد الأطراف و الذي تقوده المنظمة العالمية للتجارة، و هو ما يمكن أن يساهم بشكل كبير في تعزيز تحرير التجارة، كما قد تعيق هذه الاتفاقيات الإقليمية حركة التجارة مع البلدان خارج التكتل، هذا و تكمن القضية الأساسية المتعلقة بالترتيبات الإقليمية في اطار منظمة التجارة العالمية في مدى ملائمة القاعد القائمة ضمن أحكام و اتفاقيات المنظمة حيث تكفل ضمان تحقيق التوافق و التكامل بين الإطارين لتصبح الترتيبات الإقليمية بمثابة قوة دفع لتعزيز تحرير التجارة العالمية في الإطار المتعدد الأطراف.

المطلب الأول: منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة

تعد منظمة التجارة العالمية الاطار المؤسسي الدولي الوحيد الذي يضع و يطور و يشرف على تطبيق القواعد التي تحكم حركة التجارة الدولية بين دول العالم المختلفة، و وظيفتها الأساسية تطوي على ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة و السير و الحرية و ذلك لضمان الامداد المستمر للمستهلك و المنتج بالسلع مع توفير اختيار أوسع من الخدمات تامة الصنع و مكوناتها و موادها الخام و كذلك بخدمات انتاجها، و بذلك يضمن كل المنتجين و المصدرين أن الأسواق الخارجية ستظل مفتوحة دائماً لهم مما يؤدي إلى إقامة عالم اقتصادي يسوده الرخاء و السلام و النمو الاقتصادي¹.

أولاً: الأبعاد التي تحكم النظام التجاري متعدد الأطراف

يتأثر عمل النظام التجاري الدولي بعدة أبعاد مختلفة تتمثل أساساً في:²

1. بعد القانون الدولي:

إن تبني فلسفة التعددية تعد الفكرة الأساسية والمنطق القانوني وراء التواصل لاتفاقيات عالمية مثل اتفاقية ال "جات" وقيام مؤسسات دولية مثل منظمة التجارة العالمية، والتي نظم الغالبية العظمى من مصادر التجارة في العالم، وتدير هذه المنظمة عدة اتفاقيات أهمها حتى الآن هي اتفاقية الجات" التي تمثل الأساس الموضوعي لكافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولات المفاوضات التي أجريت في اطارها وتقوم الاتفاقية في الأساس على عدة مبادئ قانونية أهمها:

- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية وهو المبدأ الذي يتم على أساسه تبادل فتح المعاملة التجارية التفضيلية بين الدول الأعضاء.

¹- عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار العربية للبيانية، الطبعة الثانية، 2004، ص 184.
²- أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية تستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، دار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية مصر 2006، ص 190-194.

- مبدأ المعاملة الوطنية الذي يعني منح المورد الأجنبي نفس معاملة المواطنين بالنسبة لحقوق التجارة و الاستثمار.

و يمثل هذان المبدآن القاعدة و الأساس القانوني لتحرير التجارة العالمية، لذا فإن هناك اعتقاداً سائداً بأنه إذا تم تطبيقهما بصرامة و التزام كاملين، فسوق تتحرر التجارة العالمية تدريجياً من قبضة اللوائح و القيود المختلفة، و لكن لأسباب تتعلق بالتطبيق العملي لم تكن اتفاقية الـ"جات" صارمة في الالتزام بتنفيذ مبادئها، كما ينبغي أن تكون هذه من الناحية النظرية خاصة في ظل وجود استثناءات عديدة تضمنتها الاتفاقية مثل الاستثناءات الواردة في المادة 7 التي تبيح فرض الإجراءات الوقائية و الحماية عن طريق فرض رسوم مكافحة الإغراق و الرسوم التعريفية.

2. البعد الاقتصادي:

يعد مصطلح "التجارة الحرة" بمثابة البعد الاقتصادي للـ"جات" و من هذا المنطلق يعتقد أنصار التجارة الحرة أن الموارد المتاحة عالمياً سيتم تصميمها بشكل أكثر كفاءة إذا ما تمت إدارتها بفعل قوى السوق فقط، و هو ما يتطلب منافسة مثالية أو على الأقل قابلية للتطبيق و فاعلة و هو ما يعد شرطاً ضرورياً لحرية التجارة و يتطلب تطبيقها توفر كامل المعلومات عن ظروف العرض و الطلب، و هو أمر غير متاح دائماً، سواءً نتيجة السوق المعقدة أو نتيجة تدخل الحكومات لحجب هذا النوع من المنافسة لتحقيق أهداف و مصالح معينة، أما المنافسة الفاعلة القابلة للتطبيق فتعني تلك التي تأخذ في اعتبارها أن السوق مثله مثل المجتمع، هو عبارة عن نظام شديد التعقيد و التداخل بدرجة تجعل من الصعب التأثير فيه بشكل إيجابي عن طريق اللوائح، و بالتالي محاولة التعبير و تبديل هذا النظام المعقد عن طريق مجموعة من القواعد الموضوعية يعد أمراً غير فعال ، حيث ان تغيير احد العناصر سيعني دون شك تغيير عناصر اخرى بالتبعية لم تكن بالضرورة مستهدفة بالتغيير ، وبالتالي يبدو من الأفضل تطبيق أسلوب المنافسة الفاعلة باعتبارها أكثر اقتراباً لظروف السوق و متطلباته ، و أكثر تطبيقاً لأحكام العرض و الطلب دون تدخل سواء حكومي أو من قبل مجموعات المصالح المختلفة التي تعتمد الى تشويه المنافسة

وفي الواقع فإن كلا من المفهومين في الأساس يتسم بالطابع النظري الأقرب الى المثالية والواقع مختلف تماماً عن النظرية ويبقى البديل الثالث وهو ان تتوافق المصالح الفردية للدول بصورة تجعل من تحرير التجارة بمثابة خيار الأمثل من الناحية العملية¹.

3. البعد المتعلق بالقانون المحلي :

وفقاً لأحكام اتفاقية جولة اورغواي وطبيعتها الملزمة للأطراف المتعاقدة الحق للدول تحديد كيفية تطبيق احكام هذه الاتفاقية وفقاً لما يقضي به دستورها الوطني ولكن لا يحق لها اختيار التطبيق احكام من عدمه بدوى الدستور بمعنى تحديد نطاق التطبيق او الاحكام التي يتم تطبيقها ، او التي تتمتع بالمعاملة التفضيلية دون غيرها ، وهو ما يطلق عليها عملية ملائمة التشريعات الوطنية ، حيث تلزم الاتفاقية الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية بتعديل

¹ BERNARD HOCKMAN, Free and deep integration (Washington : world bank and CEPR) PP 4-6

تشريعاتها الوطنية وفقا لاطر زمنية محددة لتتوافق في النهاية مع احكام هذه الاتفاقية ، فلا يجوز لدولة ان تنتصل من التزاماتها بدعوى تطبيق القانون المحلي .

ثانيا : انجازات منظم التجارة العالمية

1- المزايا التي تحققت من قيام النظام التجاري متعدد الاطراف

إن للنظام التجاري العالمي الجديد و المتمثل في انشاء المنظمة العالمية للتجارة لها العديد من المزايا نتلخص أهمها في:¹

أ- يساهم النظام التجاري متعدد الأطراف ذلك أن تدفق التجارة بسهولة و يسر بين الدول يوجد مصالح مشتركة بينها، و يوفر وسائل بناءة و عادلة للتعامل مع النزاعات التجارية.

ب- إن النظام التجاري متعدد الأطراف باعتباره قائما على القواعد أكثر منه على فرض الرأي، يجعل الحياة أيسر للجميع فهو يوفر للدول الصغرى حقوقا أفضل و يوفر على الدول الكبرى الدخول في مفاوضات مع أطراف عديدة كل على حدة، كما يتيح أسلوب مناقشة الموضوعات و القرارات في المنظمة للدول الصغرى فرصة مساومة أكبر عندما تعمل بشكل جماعي بخلاف حالها عندما تتفاوض فرادة مع دول أكبر على حدى.

ت- كلما زاد تحرير التجارة كلما انخفضت تكلفة المعيشة لدى الشعوب فالجميع مستهلك و ما ندفعه فيما نستهلكه يتأثر بسياسات و حرية التجارة و الحماية عالية التكلفة، و تحرير التجارة من شأنه إزالة العوائق الجمركية و غير الجمركية و بالتالي خفض تكلفة السلع.

ث- إن تحرير التجارة يعطي المستهلك فرصة أوسع بين درجات متفاوتة من الجودة بعكس الحال في ظل تقييد التجارة وحصص الاختيار أمام المستهلك في الإنتاج المحلي دون منافسة و تحرير التجارة بقدر ما يفتح السوق المحلي لاستيراد السلع فهو يفتح الباب للتصدير أيضا إلى الدول الأخرى في المقابل.

ج- إن التجارة ترفع مستويات الدخول لدى الشعوب، و تقدر منظمة التجارة أن زيادة الدخول العالمي الناشئ عن ابرام اتفاقيات أورغواي يقدر بما تتراوح قيمته بين 510-109

مليار دولار نتيجة لتحرير التجارة العالمية، و إذا كان تحرير التجارة سيفيد صناعات و يضر بأخرى فإن الدخل الإضافي الناشئ يمكن الحكومات من إعادة توزيع المنافع.

و يعمل النظام على حماية الحكومات من المصالح الضيقة، إذ يساعدها في تبني سياسات تجارية أكثر توازيا في مواجهة ضغوط النظرة المحدودة بمصالحها و تجعل قرارات الحكومة في مصلحة الجميع.

1- عبد الهادي عبد القادر سويبي ، مرجع سابق ، ص 263، ص 267.

2- إنجازات منظمة التجارة العالمية بعد عشرين سنة من التحدي

إن انشاء المنظمة العالمية للتجارة قبل أكثر من عشرين عاما يمثل أكثر من مجرد إصلاح الاتفاقية الـ"جات"، فقد كان هذا الانشاء بمثابة وضع حجر الزاوية للتأسيس لنظام اقتصادي دولي جديد مبني على الانفتاح و التعاون و الذي تشكلت ملامحه بعد نهاية الحرب الباردة، حيث توجهت بعض الدول التي ظل اقتصادها مغلقا لما يقارب نصف قرن الفتح أسواقها و اندماجها اقتصاديا كما اتجهت العديد من الدول الى محاولة اللحاق بالدول الصناعية، حيث ساهمت التكنولوجيات الجديدة في مجالات النقل والاتصالات و المعلومات في خلق علاقات وثيقة بين مختلف الاقتصادات.

و حسب تقرير أعدته المنظمة في سنة 2015 من أجل وضع حصيلة لإنجازات المنظمة بعد عشرين سنة من التحدي، فلقد كانت المنظمة و حسب نفس التقرير عند مستوى التوقعات، فمنذ سنة 1995 انظم الى المنظمة 33 عضو جديدا بما في ذلك دول عملاقة

على غرار الصين وروسيا، وهو ما يدل على أن معظم اقتصاديات العالم تنتمي الى نظام تجاري موحد، وأصبحت العلاقات التجارية تسير وفقا لقواعد عالمية بعيدة عن القوة والصراعات، وأصبحت النزاعات لا تسوى عن طريق حروب تجارية بل عن طريق جهاز فض النزاعات التابع للمنظمة، وأصبحت الحواجز التجارية تتساقط الواحد تلو الآخر لدرجة أن أكثر من نصف التجارة العالمية الآن خالي من الرسوم الجمركية ويمكن ايجاز أهم إنجازات المنظمة منذ إنشائها في النقاط التالية:¹

✓ أبرمت منظمة التجارة العالمية عدة اتفاقات جديدة في عدة مجالات مثل اصلاح

الجمارك، تكنولوجيا المعلومات، المشتريات الحكومية، الخدمات المالية والاتصال، وهو ما فتح آفاق جديدة في مجالات عديدة بطريقة مبتكرة.

✓ تشير التقديرات إلى أن اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تسهيل التجارة الذي توصلت إليه المنظمة في سنة 2013 وحده يمكن أن يساهم في تخفيض تكاليف التجارة وكذلك القضاء على باقي التعريفات المتبقية في جميع أنحاء العالم.

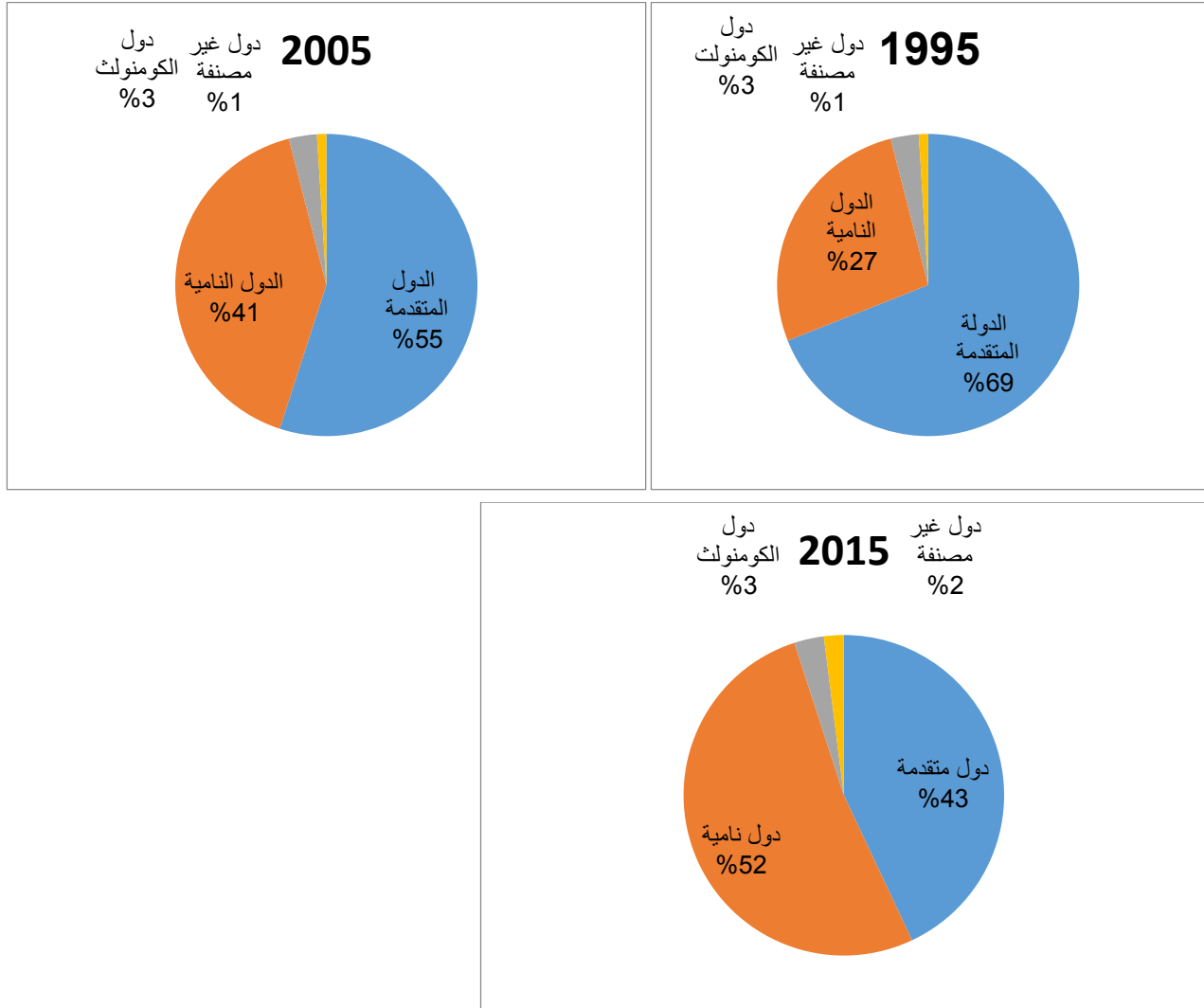
✓ كما أن اتفاقية جويلية 2015 الخاصة بتكنولوجيا المعلومات يمكنها الغاء الحقوق الجمركية على المنتجات ذات التكنولوجيا العالمية والتي تمثل ما قيمته 7% من حجم التجارة العالمية أي أكثر من الملابس والمنسوجات ومنتجات الصلب مجتمعة.

✓ فتحت منظمة التجارة العالمية منذ قيامها الطريق لفترة غير مسبوقة من النمو والتنمية في جميع أنحاء العالم، فلقد ارتفعت حصة البلدان النامية من التجارة السلعية من 27% إلى أكثر من 50%، وارتفعت حصتها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 41%

¹ - Organisation mondiale du commerce ,l'OMC à 20 ans défis et réalisation, septembre 2015,P4.

إلى أكثر من 53% وأصبحت بعض الاقتصادات الناشئة مثل الصين و الهند و البرازيل محركات لا يمكن الاستغناء عنها في الاقتصاد العالمي، و يرجع اقلاع البلدان النامية إلى عدة عوامل مهمة و لكن الأكثر أهمية هو اندماجها في الاقتصاد العالمي، مما ساهم في إعادة توزيع نسب المساهمة في التجارة العالمية للسلع بين الدول النامية و الدول المتقدمة بصورة ملفتة و هو ما يبينه الشكل التالي.

الشكل رقم (01) تطور الصادرات السلعية للدول النامية خلال الفترة 1995 – 2015



Source : world trade organization , world trade statistical review, 2016, p13

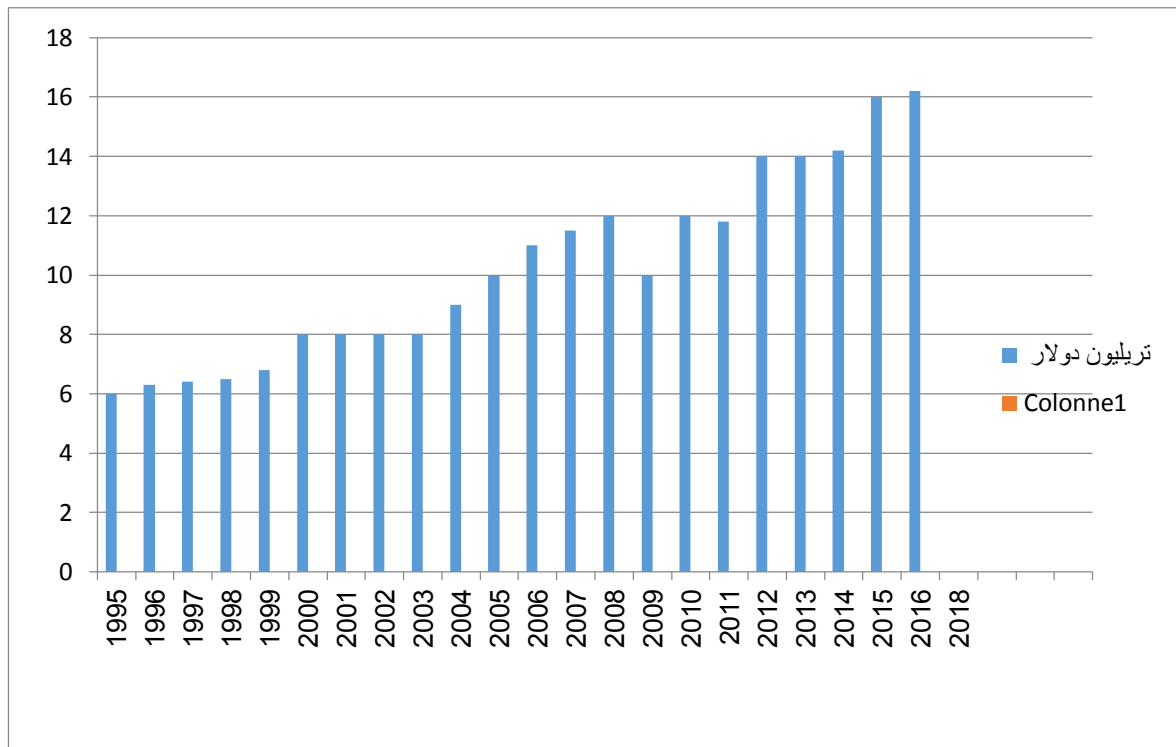
✓ أما في يخص الحواجز التي تعوق التجارة الدولية فقد تمكنت المنظمة خلال عشرين سنة من تخفيض متوسط نسبة التعريفات الجمركية على الواردات لتصل إلى 8% في سنة 2015، مقابل 15% في سنة 1995 ونحو 40% بعد الحرب العالمية، ولقد كان الانخفاض مهما جدا في بعض الدول، ففي الهند تم تخفيض متوسط التعريفات الجمركية من 38,6% إلى 13,5% خلال عقدين من الزمن، وفي المغرب تم تخفيضه من 33,5% إلى 12,5%، وفي إندونيسيا من 6،25% إلى 7,1%، ولقد أصبح ما يقارب 60%

من التجارة العالمية لا يخضع للرسوم الجمركية، وحوالي 20% يخضع لرسوم جمركية أقل من 5%.

وخير دليل على نجاح المنظمة حسب القائمين عليها هو تضاعف حجم التبادل التجاري إلى حوالي مرتين ونصف منذ انشاء المنظمة، أنظر المنحنى البياني رقم (09) فلقد بلغ مجموع صادرات بلدان المنظمة من السلع سنة 2016 ما يقارب 16,2 ترليون دولار مقابل 5,8 ترليون دولار في سنة 1995. كما شهدت جميع بلدان العالم تقريبا نموا كبيرا في حجم تجارتها على مدى العقدين الماضيين، فعلى سبيل المثال تعتبر الصين حاليا أهم دولة مصدرة في العالم في حين كانت قبل 20 عاما فقط تحتل المرتبة الحادية عشر عالميا، كما شهد العالم خلال نفس الفترة ظهور عمالقة جدد في التجارة الدولية على غرار إندونيسيا، الشيلي وصولا إلى قطر و كمبوديا.

المنحنى رقم (02)

نمو حجم المبادلات السلعية لدول منظمة التجارة العالمية (1955-2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

World Trade Organization, world trade statistical review, 2016

ثالثاً: الانتقادات الموجهة لمنظمة التجارة العالمية

توجه للمنظمة العالمية للتجارة عدة انتقادات على أساس أنها تعتبر التجارة المحرك الأساسي للنمو وذلك على حساب التنمية، بالإضافة إلى انتقادات أخرى تتعلق بتحرير الاستثمارات والسلع والخدمات والملكية الفكرية وفيما يلي أهم هذه الانتقادات.¹

1- الاهتمام بالمصالح التجارية على حساب التنمية:

ويتجلى ذلك من خلال إهمال منظمة التجارة العالمية للتنمية أو التغيير الهيكلي للاقتصاد مقابل المصالح التجارية، وتعتمد على عدم التمييز بين أثر تحرير التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية على رفع معدل النمو من جهة وأثرها على تغيير هيكل الناتج القومي من جهة أخرى، لذا من الممكن جداً أن يكون أثر هذا التحرير إيجابياً فيما يتعلق بمعدل النمو وسلبياً فيما يتعلق بمعدل التنمية، فرفع الحماية التجارية قد يؤدي إلى انخفاض معدل التصنيع ويعرض الصناعات الناشئة إلى منافسة شرسة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات.

2- المناداة بالتبادل الحر مهما كان الثمن:

ويظهر ذلك من خلال انعكاسات تحرير تجارة السلع والخدمات، فعلى مستوى تحرير السلع تم إلغاء الدعم الذي كانت تمنحه بعض الدول المتقدمة للسلع الزراعية، مما انعكس في حدوث عواقب وخيمة للدول التي تعتبر السلع الزراعية مهمة في قائمة وارداتها كما ترتب على تحرير تبادل السلع انخفاض كبير في حصيللة الرسوم الجمركية وخصوصاً بالنسبة للدول النامية التي تشكل هذه الرسوم نسبة كبيرة من مجموع وارداتها، من جهة أخرى أدى تحرير السلع إلى تعريض الصناعات الناشئة في الدول النامية إلى منافسة شرسة.

3- المناداة بتحرير الاستثمار لصالح شركات الدول على حساب مصالح الدول الوطنية:

ويتمثل هذا الانتقاد في خلو اتفاقية تحرير الاستثمار من منح الشركات الدولية الدخول في اتفاق تحرير الاستثمار من منح الشركات الدولية الدخول في اتفاق فيما بينها الانقسام الأسواق أو لعرض أسعار احتكارية أو لمنعها من التلاعب بأسعار ما تستورده من فروعها في الخارج، هذا وتعتبر الدول النامية أن تحرير الاستثمارات وعولمة الأسواق المالية ترافقه مخاطر جمة تتمثل فيما يلي:²

- ✓ المخاطر الناتجة عن التقلبات الفجائية لرأس المال.
- ✓ مخاطر تعرض البنوك للأزمات. مخاطر التعرض لهجمات المضاربة المدمرة. مخاطر هروب الأموال الوطنية للخارج.
- ✓ إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية. مخاطر دخول الأموال القذرة غسيل الأموال وهي مخاطر تدخل عبر آليات تحرير رأس المال المحلي والدولي.

1- محمد أحمد السريتي ، محمد عزت غزلان ، مرجع سابق ، ص 238 ، ص 240

2- السيد محمد أحمد السريتي ، المرجع نفسه ، ص 34.

المطلب الثاني: التكتلات الإقليمية و دورها في تحرير التجارة : أولاً: أهمية التجارة الإقليمية و اتجاهاتها العامة:

تكتسب التجارة الإقليمية أهمية متزايدة بالنسبة للمشهد الاقتصادي العالمي، فلقد أدى التعثر في المفاوضات المتعددة الأطراف و تشعبها و تعقيداتها إلى تعزيز التجارة الإقليمية أكثر فأكثر، و توفر هذه الاتفاقيات العديد من المزايا لأعضائها من خلال مجالاتها المختلفة و تسهم في تنمية منطقة الاتفاقية بأكملها، كما تزيد من فاعلية مشاركة دول المنطقة في النظام التجاري العالمي و تعتبر جزءاً أساسياً من الخطط التنموية لأغلب البلدان النامية و المتقدمة، و رغم الخوف من الأثر السلبي المتوقع للاتفاقيات الإقليمية على النظام التجاري متعدد الأطراف فإن عدد هذه الاتفاقيات في تزايد مستمر و متسارع و لا سيما منذ عام 2000، وقد زاد هذا الاتجاه مع دخول كتل اقتصادية عظمى و دول نامية ذات ثقل اقتصادي إلى ساحة التنافس بدافع الرغبة في الحصول على إمكانيات أكبر للنفاذ إلى الأسواق. وتكمن الاتجاهات العامة المتعلقة بالاتفاقيات الإقليمية في المشهد العالمي التجاري في النقاط التالية:¹

(1) هناك اتجاه متزايد بين الدول التي كانت دائماً تعتمد على التحرير التجاري متعدد

الأطراف لجعل الاتفاقيات الإقليمية أساس سياستها التجارية في المرحلة القادمة.

(2) أصبحت الاتفاقيات التجارية الإقليمية معقدة، وفي كثير من الحالات فإن التشريعات

الجديدة تجاوزت وسبقت ما تم الاتفاق عليه في منظمة التجارة العالمية. يعكس تزايد اتفاقيات التفضيلات المتبادلة بين الدول المتقدمة و الدول النامية انخفاض اعتماد بعض الدول النامية على نظام التفضيلات غير المتبادلة.

(3) تقدم ديناميكية الاتفاقيات التجارية الإقليمية يمثل نمودجا عاما من التوسع والتماكك فمن جهة نلاحظ تزايد

الاتفاقيات التجارية العابرة للمناطق وهي تمثل حصة كبيرة من تزايد الاتفاقيات التجارية الإقليمية، ومن جهة أخرى فإن التكتلات التجارية الإقليمية على أساس قاري هي أيضا في حالة نشاط وحيوية مقارنة بالعقود الماضية.

ثانياً: مجال الاتفاقيات الإقليمية

الاتفاقيات التجارية الإقليمية هي مبادرات اقتصادية تهدف إلى ممارسة التجارة الحرة، و يختلف مدى عمق الاتفاقيات الإقليمية من اتفاقية إلى أخرى، حيث يغطي بعضها مجالا محدودا من التفضيلات الجمركية لبعض السلع بينما تشمل الأخرى مجالا أوسع و أشمل بكثير و تتضمن طيفا واسعا من أنظمة التشريعات التجارية، حيث لم تعد الاتفاقيات المبرمة حديثا تقتصر على تخفيض التعريفات الجمركية فقط بل تشمل مواضيع أكثر تعقيدا مثل المعايير الصحية و المقاييس الفنية و العوائق غير الجمركية و البيئة و المعونات التجارية.

أما بالنسبة للالتزامات البلدان المشاركة فتختلف باختلاف نوع الاتفاقية ففي حالة اتفاقيات المناطق التجارية الحرة يتم إزالة أو خفض الحواجز الجمركية بين البلدان الأعضاء و لكن تبقى سياستها التجارية مع الدول غير

¹- محمود بيبي، الاتفاقيات التجارية الإقليمية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، مصر: وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، 2008، ص 1.

الأعضاء منفصلة و مستقلة و هذا ما يسمح لبلد عضو أن يحمي إحدى قطاعاته الحساسة، و لكنه أيضا قد يسبب له مشكل إذا قامت دولة ثالثة بإدخال منتجاتها من ذلك القطاع الحساس إلى بلد آخر عضو ثم استفادة من الاتفاقية إعادة إدخاله إلى البلد العضو الحامي للقطاع، أما الاتحاد الجمركي فهو لا يعاني من مثل هذه المشكلة لأنه يقوم ليس على إلغاء أو تخفيض العوائق التجارية بين الدول الأعضاء فقط بل و أيضا توحيد السياسة الخارجية التجارية، و لكن في هذه الحالة يصبح من الصعب على احدى الدول الأعضاء في الاتفاقية أن تحمي أحد قطاعاتها لأن ذلك يستلزم التفاوض مع كافة الدول الأعضاء الأخرى للتوافق على تعريفة مرتفعة موحدة للجميع.¹

ثالثا: دوافع التوجه المتزايد نحو الإقليمية:

تتوجه الاقتصاديات القطرية بشكل متزايد نحو خيار التكتلات الإقليمية بدلا من النظام التجاري متعدد الأطراف كخيار استراتيجي في إطار تحرير تجارتها الخارجية سواء فيما يخص السلع أو الخدمات وفي إطار مختلف درجات التكامل الاقتصادي فلقد بلغ عدد الاتفاقيات التجارية الإقليمية المفعلة عبر العالم إلى غاية عام 2017 إلى ما يقارب 279 اتفاقية مفعلة في مختلف الدرجات.

أما عن الدوافع التي تقف وراء هذا التوجه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية فيمكن إيجازها في النقاط التالية:²

- ✓ تفكك الاتحاد السوفياتي و رغبة الدول المنفصلة عنه في الحفاظ على علاقات تجارية تربطها بباقي دول العالم.
- ✓ رغبة الدول المتزايدة في الدخول في اتفاقيات إقليمية جنبا إلى جنب وبالإضافة إلى انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية حيث أن هناك العديد من الاتفاقيات هي محل تفاوض على غرار الاتفاقيات المفعلة.
- ✓ تراجع العديد من الدول عن مواقفها تجاه الإقليمية، حيث نلاحظ أن العديد من الدول التي كانت مترددة في وقت سابق أصبحت الآن تشارك بقوة كبيرة في الاتفاقيات التفضيلية مثل اليابان و سنغافورة وذلك لعدة أسباب منها:³

❖ الحرص على عدم البقاء خارج هذه الشبكة الواسعة من الاتفاقيات التفضيلية الاعتقاد حكومات هذه الدول أنها قادرة على الحصول على نتائج أسرع على المستوى الإقليمي عكس المفاوضات متعددة الأطراف.

❖ العمل من قبل السلطات العمومية في استغلال الاتفاقيات الثنائية من أجل تحقيق أهداف سياسية واستراتيجية أساسية.

¹- محمود بيبلي ، الاتفاقيات التجارية الإقليمية ، مرجع سابق، ص 3

² SIROEN IM, la régionalisation de l'économie mondiale(Paris : la découverte, 2^{ème} édition, 2004), P 17.

³ - La régionalisation et le système commercial multilatéral, le rôle des accords commerciaux régionaux (OCDE, décembre 2003), P 2.

كما قد يكون لبعض الدول أغراض أخرى من هذه الاتفاقيات بالإضافة إلى مجال التجارة مثل معايير العمل الأساسية أو حماية البيئة حيث يعتقد البعض من الاقتصاديين أن بعض الدول النامية تسعى للاستفادة من سهولة الوصول للأسواق في حين تسعى الدول المتقدمة إلى مزيد من التكامل.

رابعاً: التأثيرات الاقتصادية للترتيبات الإقليمية:

بطبيعة الحال فإن كل التطورات التي تحدث في العالم في مجال تحرير التجارة لا يمكن أن ترجع فقط للنظام التجاري المتعدد الأطراف، فالاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية قد ساهمت بشكل ملحوظ في تحرير التجارة وأصبحت هذه الاتفاقيات لا تقل أهمية في المشهد الاقتصادي العالمي عن المنظمة العالمية للتجارة، فلقد أصبحت هذه الاتفاقيات ظاهرة عالمية منتشرة عبر كامل المعمورة لتشمل كافة الأقاليم كما هو مبين في الجدول 3.

جدول رقم (03)

اتفاقيات التجارة الإقليمية حسب الأقاليم الاتفاقيات المبلغ عنها إلى غاية نهاية ديسمبر 2014

المنطقة	النسبة المئوية
أوروبا	21%
شرق آسيا	15%
دول الكومنولث	12%
أمريكا الجنوبية	11%
أمريكا الشمالية	8%
أمريكا الوسطى	8%
افريقيا	7%
الشرق الأوسط	6%
غرب آسيا	5%
أوقيانوسيا	5%
منطقة البحر الكاريبي	2%

Source: World Trade Organization, Regional Trade Agreements and the Multilateral Trading System, discussion paper for the G20, 2015, P07.

فاستنادا إلى عدد الإخطارات العامة إلى المنظمة العالمية للتجارة فلقد شهدت أوروبا 21% من اتفاقيات التجارة الإقليمية، والتي تشمل اتفاقيات إقليمية مع دول أوروبا الشرقية ودول حوض البحر الأبيض المتوسط تليها منطقة شرق آسيا ب 15% ثم دول الكومنولث ب 12%، ولا تزال هناك اتفاقيات أخرى قيد المفاوضات بكل هذه المناطق. تعتبر الاتفاقيات التجارية الإقليمية إحدى استثناءات مبادئ منظمة التجارة العالمية و هو مبدأ "الدولة الأكثر رعاية"، فالدول الأعضاء في الترتيبات الإقليمية تدخل مع بعضها في منافسة باستخدام التعريفات التفضيلية و شروط النفاذ إلى الأسواق و ذلك بصورة أكبر من تلك التي تطبق على الدول الأخرى الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وهو ما يؤدي إلى فقدان تلك الأسواق من قبل الدول الغير أعضاء في التكتل حتى و لو كانت عضو في المنظمة، أي أن زيادة عدد الاتفاقيات الإقليمية تخلق مجموعة مختلفة من القواعد تحكّم التجارة فيما بين الدول و هو ما يزيد من احتمالات التنازلات الجمركية المتبادلة على المستوى الثنائي و الإقليمي¹.

المطلب الثالث: التفاعل بين الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف:

أولا: قواعد النظام التجاري متعدد الأطراف التي تحكم الاتفاقيات التجارية الإقليمية

يعد مبدأ الدولة الأولى بالرعاية الذي يرد في المادة الأولى من اتفاقية الـ "جات" حجر الأساس في النظام التجاري متعدد الأطراف، و المقصود بالدولة الأولى بالرعاية أن أية ميزات يعطيها عضو في المنظمة تصبح حقا مكتسبا لباقي الأعضاء دون أن يطلبوها أو حتى يفاوضوا عليها و يقوم هذا المبدأ على عدم التمييز في المعاملة و المعاملة بالمثل مع الدول الأعضاء، إلا أن النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف سمح ببعض الاستثناءات حيث يتم مخالفة مبدأ عدم التمييز في المعاملة نتيجة الإعفاءات و الميزات التي تمنح للدول الأعضاء في إطار الاتفاقيات التكاملية و تحرم منها الدول غير الأعضاء، و لقد جاءت هذه الاستثناءات في شكل أحكام كما يلي:

1- أحكام المادة الرابعة والعشرون من اتفاقية الـ "جات" 1994:

تعد المادة الرابعة والعشرون أهم مرجع في اتفاقية الـ "جات" فهي تقدم الغطاء القانوني الأعضاء منظمة التجارة العالمية من أجل تشكيل أو الانضمام إلى اتحادات جمركية أو مناطق تجارة حرة، ونظرا لأن الاتفاقيات التجارية الإقليمية تعد تحديا لمبدأ الدولة الأكثر رعاية فإن المادة تفرض عدة شروط يجب استقائها من جانب الدول الأعضاء لاعتبار هذه التجمعات الإقليمية منسجمة مع مبادئ تحرير التجارة وفق مبادئ النظام التجاري متعدد الأطراف².

2- المادة الخامسة من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات:

تعتبر المادة الخامسة من الاتفاقية العامة لتجارة في الخدمات "جانس" هي المادة المقابلة للمادة الرابعة والعشرون من الـ "جات" 47/94، فقبل بداية سريان اتفاقية منظمة التجارة العالمية، لم تكن التكتلات التجارية الإقليمية تنتظر في تجارة

¹ - علاوي محمد لحسن، مرجع سابق، ص 115

² - عادل أحمد مرسي إبراهيم، الاتجاهات الحديثة نحو التكتلات الإقليمية في ظل العولمة وآثارها على النظام التجاري متعدد الأطراف مع إشارة خاصة لمصر، رسالة دكتوراه في اقتصاديات التجارة الخارجية، جامعة حلوان، 2006، ص 233.

الخدمات، حيث أن المادة 24 تغطي فقط التجارة في السلع وإزاء تزايد حصة الخدمات في التجارة العالمية، اعتبر ذلك قصورا خطيرا في نظام الجات" على اعتبار أنه يكاد يعطي لأطراف أي تكتل تجاري إقليمي السماح بإتباع سياسات تمييزية في مجال الخدمات.¹

3- تقييم قواعد النظام التجاري المتعدد الأطراف ذات الصلة بالتكتلات الإقليمية:

يهدف الفكر الدولي تجاه الإقليمية إلى تشجيع التكتلات الإقليمية من أجل خلق التجارة و تجنب تحول التجارة و ذلك من أجل تحقيق مصلحة أعضاء التكتل و تقليل الأضرار إلى حدها الدني بالنسبة للدول غير الأعضاء و يظهر ذلك من خلال عدة ضوابط: - فعلى المستوى الرسمي تعتبر الإقليمية مجازة و لكن بشروط محددة و ذلك استثناء من قواعد الـ جات" التي تنص على عدم التمييز حيث تفرض الـ جات" شروطا على إقامة التكتلات كما تم توضيحه سابقا، إلا أن تلك الشروط تعد غير كافية و لا تملك الجات" القوة الكافية لتنفيذ و مراقبة تلك الشروط للتأكد من أن الإقليمية مفيدة اقتصاديا لكل من الدول الأعضاء و لا تؤثر سلبا على الدول غير الأعضاء، و من هذا المنطلق فإن مسؤولية النتائج الجيدة للإقليمية تقع على عاتق حكومات الدول المعنية و التي لا تستطيع الاتحاد فيما بينها بشكل يسمح لها القضاء على أضرار التكتلات الإقليمية وفي إطار المنظمة العالمية للتجارة.

من خلال الاتفاقيات العديدة التي تشرف على تنفيذها والتي يجب على الدول الأعضاء أن تقبلها كلها كحزمة واحدة وذلك أكثر من اهتماماتها ببحث ومعالجة الإضافات المحتملة.

ثانيا: طبيعة العلاقة بين الإقليمية والإطار متعدد الأطراف

يتفق الباحثون على أن الإقليمية هي حالة وسيطة بين المحلية التي تدفع بالأفراد و الجماعات و المؤسسات التضييق نطاق اهتماماتها سواء السياسية أو الاقتصادية لحماية صناعاتها، و بين العولمة التي تستهدف تحطيم الحدود الجغرافية و الجمركية و تسهيل نقل الرأسمالية عبر العالم كله كسوق كوني، و لكن هل الإقليمية بهذا الشكل تتعارض مع الاطار متعدد الأطراف و خصوصا أن جولة أورغواي بآثارها المتشعبة و اتفاقياتها التي مثلت صفقة متكاملة غير مسبوقه على صعيد تحرير التجارة الدولية، قد أعطت دفعة قوية للاطار متعدد الأطراف، و كان المفترض من وجهة نظر البعض أن يؤدي ذلك إلى الانتفاص من جاذبية الاطار الإقليمي، إلا أنه على العكس من هذا التنبؤ فقد زادت التكتلات الاقتصادية الإقليمية بشكل كبير وقد أدى هذا التدخل في طبيعة الالتزامات و المزايا بين الاطارين الإقليمي و متعدد الأطراف الى اثاره التساؤلات حول مدى التوافق و التضاد بين توجهات التكتلات الإقليمية و ما قد تسفر عنه من سياسات حمائية جديدة في إطار التكتل ضد من هم خارجه، و بين توجهات منظمة التجارة العالمية القائمة على إزالة العوائق أمام تدفق التجارة و تعميم و تبادل التنازلات.

وقد أثار البحث في العلاقة بين الإقليمية والتعددية العديد من الآراء بين طبيعة هذه العلاقة ومستقبلها وهناك رأيان حول طبيعة هذه العلاقة هما:

• **الرأي الأول:** الإقليمية عائق أمام النظام التجاري متعدد الأطراف.

¹- عادل أحمد موسى إبراهيم، مرجع سابق، 235.

• **الرأي الثاني:** الإقليمية مرحلة العالمية النظام التجاري متعدد الأطراف

✓ **الرأي الأول: الإقليمية تعوق التعددية**

يذهب أصحاب هذا الرأي من الاقتصاديين الى ان التكتلات الإقليمية تمثل خطرا يهدد النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف وذلك من خلال دراسة العوامل التي تدفع الى تكوين تكتلات إقليمية جديدة من ناحية والتي تؤثر على مرونة انفتاح التكتلات القائمة بالفعل من ناحية أخرى كما يلي:¹

بالنسبة لإقامة تكتلات جديدة: يؤكد الاقتصاديون أن جماعات المصالح المختلفة داخل كل دولة تمارس الضغوط على الحكومات و تؤثر عليها في رسم السياسة التجارية، حيث يكون نفوذ منتجي السلع المنافسة للواردات أقوى من نفوذ المصدرين، و يعتبر التكتل الإقليمي خيارا مغريا بالنسبة للمنتجين مقارنة بتحرير التجارة متعددة الأطراف.¹

و بالنسبة لمرونة انفتاح التكتلات الإقليمية القائمة بالفعل: أثير تساؤل بين الاقتصاديين حول ما إذا كان من الممكن لتكتل إقليمي أن يستمر في التوسع حتى يشمل في النهاية كل دول العالم محققا بذلك تحرير التجارة العالمية متعددة الأطراف فقد أكد "Krugman" أن تعظيم الرفاهية العالمية يتحقق في احدى الحالتين:

* **الحالة الأولى:** عندما يوجد تكتل وحيد يشمل كل دول العالم (وهو ما يعادل تحرير التجارة العالمية متعدد الأطراف).

* **الحالة الثانية:** عندما يكون عدد التكتلات في العالم كبير جدا، بحيث يكون نصيب كل تكتل من استهلاك باقي التكتلات صغيرا جدا، ومن ثم تصل قوته السوقية وبالتالي حوافزه الجمركية الى حدها الأدنى، أما إذا انقسم العالم الى عدد قليل من التكتلات فإن لكل تكتل سوق يتمتع بقوة سوقية أكبر تمكنه من رفع حوافز الجمركية ومحاولة تحسين معدلات التبادل الدولي له.

✓ **الرأي الثاني الإقليمية حافز للتعددية:**

يعتقد بعض الاقتصاديين أن قدرة الإقليمية على الدفع نحو تحرير التجارة العالمية متعدد الأطراف، تتوقف على ثلاث عوامل أساسية وهي كما يلي:²

1- **اشتراك الدولة في عدة تكتلات إقليمية في آن واحد:**

جاء في دراسة اقتصادية أعدتها الباحثة في الشؤون الاقتصادية الدولية "كارولين فروند Freund L. Caroline² والتي تبحث في الآثار الاقتصادية المترتبة على انضمام دولة معينة إلى عدة تكتلات إقليمية في آن واحد من خلال نموذج للمنافسة غير الكاملة، و إمكانية أن تؤدي هذه الشبكة من الاتفاقيات التفضيلية و التي يطلق عليها (Spaghetti Bowl) أو وعاء المعكرونة إلى تحرير التجارة متعددة الأطراف، وقد خلصت الدراسة إلى أن كل

¹- زروق جمال الدين، واقع السياسات التجارية وأفاقها في ظل منظمة التجارة العالمية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية - الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 1998، ص 17.

²- أمينة أمين حلمي، الإقليمية مقابل التعددية في العلاقات الاقتصادية الدولية، أوراق اقتصادية، العدد 21، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية. فيفري 2003، ص 43.

اتفاق جديد تعقده الدولة التحرير التجارة بصورة تفضيلية مع دولة أخرى سوف يحسن من أوضاعها Robert Lawrence³

الاقتصادية و يمثل خطوة نحو تحرير التجارة متعددة الأطراف، و تتفق آراء الباحثة مع ما جاء من قبل دراسة "روبر لاورنس من أن الوضع الأمثل لدولة نامية صغيرة يتحقق عندما تتمتع هذه الدولة بالقدرة على النفاذ التفضيلي لجميع الأسواق من كل دول العالم مع قيمها في نفس الوقت بإلغاء حواجزها الجمركية.

2- إمكانية تطبيق مفهوم الإقليمية المنفتحة:

يعتقد الكثير من الباحثين في هذا الشأن أنه إذا كان التكتل الإقليمي منفتحا بمعنى أن الدول الأعضاء فيه تتجة نحو تخفيض الجمارك التي تفرضها ضد باقي دول العالم في نفس الوقت الذي تلغى فيه الجمارك بين بعضها البعض، فإن هذا التكتل الإقليمي سوف يدعم الجهود الرامية إلى تحرير التجارة العالمية متعددة الأطراف و يهدف هذا المنهج الى ضمان عدم تأثير باقي دول العالم غير الأعضاء في التكتل بقيامه، و ذلك بمحاولة المحافظة على حجم الواردات من هذه الدول عند مستواها الأصلي (تجنب تحويل التجار) و في نفس الوقت التوسع في التجارة بين الدول الأعضاء و بعضها البعض تشجيع خلق التجارة) بما يحقق كسب صافي في الرفاهة الاقتصادية للدول الأعضاء و غير الأعضاء في التكتل.

3- درجة التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في التكتل الإقليمي:

بالنسبة لدرجة التكامل الاقتصادي بين الأعضاء في التكتل وتأثيرها على تحرير التجارة متعددة الأطراف فإن الشروع في إقامة منطقة تجارة حرة سوف يعوق التعددية في البداية وهو ما أطلق عليها المرحلة الانتقالية ولكنه محفز على تحرير التجارة متعددة الأطراف في الأصل الطويل والعكس صحيح في حالة الاتجاه إلى تكوين اتحاد جمركي كما يلي:¹

- ✓ فيما يتعلق بمناطق التجارة الحرة: فمع افتراض أن العلاقات التجارية بين دولتين تمر بثلاث مراحل:
- **في المرحلة الأولى:** تحدد كل دولة منها مستوى الجمارك الذي تضمن لها تعظيم رفايتها الاقتصادية و التي يعبر عنها بمجموع فائض كل من المستهلك و المنتج و الإيراد الجمركي.
- **في المرحلة الثانية:** و هي "المرحلة الانتقالية" تبدأ كل دولة منها في التفاوض مع أطراف أخرى إقامة منطقة تجارة حرة في المستقبل، و يؤدي ذلك إلى قدر من التوتر في العلاقات التجارية بينهما في المستقبل و لذلك تقوم كل دولة منهما برفع جماركها متعددة الأطراف.
- **في المرحلة الثالثة:** مع التطبيق الكامل للاتفاقيات الخاصة بمناطق التجارة الحرة تقوم كل دولة بإعادة تحديد مستوى الجمارك الذي تطبقه عند مستوى أقل ما كان عليه في المرحلة الانتقالية السابقة و يرجع ذلك جزئياً إلى الانخفاض الفعلي في حجم التبادل التجاري بين الدولتين نظراً لحدوث قدر من تحويل التجارة

1- أمينة أمين حلمي ، الإقليمية مقبل التعددية في العلاقات في العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق. ص 46.

لصالح الشركاء الجدد في اتفاقيات التجارة الحرة و من ثم فإن مناطق التجارة الحرة تدعم التحرك نحو تحرير التجارة متعددة الأطراف في الأجل الطويل.

✓ فيما يتعلق بالاتحادات الجمركية:

- **في المرحلة الأولى:** ينقسم العالم إلى منطقتين و تتكون كل منطقة منهما إلى عدة اتحادات جمركية.
 - **في المرحلة الثانية:** تسعى الاتحادات الجمركية في كل منطقة الى الاندماج معا مما يثير المخاوف من ارتفاع تكلفة حرب تجارية محتملة في المستقبل و من ثم تشهد الجمارك متعددة الأطراف قدر من الانخفاض في هذه المرحلة الانتقالية.
 - **في المرحلة الثالثة:** يصبح لدينا اتحاد جمركي واحد في كل من المنطقتين يتمتع بقدر كبير من السيطرة على الأسواق و قادر على رفع جماركه الخارجية عما كانت عليه في المرحلة الأولى و بالتالي فحسب أصحاب هذا التحليل فإن
- الاتحادات الجمركية تعوق التحرك نحو التعددية في الأجل الطويل. من خلال ما سبق فإنه يصعب إيجاد إيجابه قطعية فيما يتعلق بالجدل الذي يبرر حول العلاقة بين التكتلات الإقليمية و النظام التجاري متعدد الأطراف حيث انقسم الاقتصاديون في هذا الشأن إلى مجموعتين، تذهب المجموعة الأولى إلى أن تحرير التجارة في الاطار الإقليمي تشكل خطرا يهدد قيام النظام التجاري العالمي المتعددة الأطراف بينما تذهب المجموعة الثانية أن الإقليمية و في ظل شروط محددة يمكن أن تصب في مصالح تشجيع التجارة العالمية.

خلاصة الفصل:

لقد تزامنت الجهود الدولية نحو تحرير التجارة الخارجية المتعددة الأطراف بصورة غير تمييزية وفقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية مع انتشار ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وهو ما استدعى التطرق إلى الجدول الدائر من الاقتصاديين حول ما إذا كانت الإقليمية سوق تضع قوى تعوق أو تدفع التوجه نحو تحرير التجارة العالمية متعددة الأطراف.

لقد اختلف الاقتصاديون في إعطاء مفهوم واحد و شامل للتكامل الاقتصادي بل وقد تداخل مفهوم التكتل الاقتصادي مع بعض صور العلاقات الاقتصادية الدولية الأخرى و هو ما تم توضيحه في هذا الفصل من الدراسة، كما تختلف الدوافع وراء هذا المنهج من دوافع اقتصادية و أخرى غير اقتصادية، هذا و يتخذ التكامل الاقتصادي درجات مختلفة مصنفة في درجات متفاوتة تختلف باختلاف الأهداف المرجوة من التكامل و تبدأ بالتفضيل الجزئي و تصل الى الوحدة الاقتصادية، و لقد تناول الأدب الاقتصادي موضوع التكامل في نظريتين هما نظرية الاتحادات الجمركية و نظرية الأسواق المشتركة، و لقد استدعى ظهور موجة جديدة من الترتيبات التكاملية الإقليمية أو ما يعرف بالإقليمية الجديدة الى وضع مفهوم جديد لهذه الأخيرة و تحديد أهدافها و وضع مقارنة بينها و بين المنهج التنفيذي للتكامل.

كما أن اتفاقية الـ"جات" و التي تحولت فيما بعد إلى منظمة التجارة العالمية تقوم على عدة مبادئ تعتبر حجر الأساس الذي يقوم عليه النظام التجاري متعدد الأطراف، و أهمها مبدأ الدولة الأولى بالرعاية و في هذا الإطار نظمت الجات منذ إنشائها ثماني جولات تفاوضية و هو ما يدل على حقيقة حجم القوة التفاوضية للأطراف المتعاقدة و التي توجت بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة و التي واصلت على نفس المنهج بعد ذلك من خلال المؤتمرات الوزارية التي تعقدها كل مرة كل سنتين على الأقل من أجل التطرق لكل المستجدات التي تهم التجارة الدولية.

و في الأخير كان لا بد من التطرق للعلاقة التفاعلية بين الإقليمية و التعددية من خلال إبراز دور كل من المنظمة العالمية للتجارة و التكتلات الاقتصادية في تحرير التجارة الدولية كل على حدى، و الذي استدعي بعد ذلك الإجابة على السؤال المحوري، هل التكتلات الإقليمية تشجع على التقدم في اتجاه خلق تجارة حرة عالمية أم أنها تضع عقبات في طريقها و هو ما قسم الاقتصاديين إلى مجموعتين تحمل كل مجموعة ما تراه من حجج.

الخاتمة:

بعد التطور الذي شهه مفهوم التجارة الخارجية، وتأكيد مختلف المدارس الاقتصادية على دورها في عملية التنمية وفي رفاهية الشعوب، أصبح التوجه نحو تحرير التجارة الخارجية خيارا إستراتيجيا للعديد من الدول خاصة مع ظهور العديد من النظريات الاقتصادية التي تعطي تفسيراً للإفتتاح التجاري إعتقاداً على حجج مختلفة، إلى أن خيار تقييد التجارة الخارجية كان أسلوباً تتبناه مجموعة أخرى من الدول. كما ساهمت مظاهر العولمة الاقتصادية كالركبات متعددة الجنسيات و المؤسسات المالية الدولية وغيرها من المظاهر الأخرى بدورها في تحرير التجارة الدولية، حيث لعبت المنظمة العالمية لتجارة الدور الكبير في ذلك من خلال تبنيها لما يسمى بالنظام التجاري متعدد الأطراف، ولقد تزامنة ذلك مع إنتشار اهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية كمسعى آخر لتحرير التجارة الخارجية في إطار ما يسمى بالإقليمية والتي شهدت دخول العديد من الدول في تكتلات إقتصادية مختلفة بالتوازي مع إنضمامها إلى المنظمة العالمية لتجارة.

أولاً: نتائج إختيار الفرضيات:

وقد جاءت نتائج إختيار الفرضيات التي عرضت في بداية الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الأولى: تزامنا مع الفكر الإقتصادي ظهرت مجموعة من النظريات الاقتصادية التي أعطت تفسيرات لتجارة الخارجية إنطلاقاً من النظرية الكلاسيكية وصولاً إلى النظرية التكنولوجية، كما أصبحت السياسات التجارية الدولية تنقسم إلى رأيين مختلفين رأي مؤيد لتحرير التجارة و يستند في ذلك إلى مجموعة من الحجج والمبررات ورأي آخر يتجه إلى تقييد التجارة الخارجية و الحد من المبادلات الدولية وله كذلك حججه و مبرراته وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: في ظل التوجه العام للإقتصاد الدولي نحو العولمة و ظهور مؤسسات جديدة ذات طابع دولي و المتمثلة أساساً في صندوق النقد الدولي المنظمة العالمية للتجارة، وكذا تزايد أهمية وإنتشار نشاط الشركات متعددة الجنسيات والمتمثل أساساً في الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وما ساهمة بشكل قوي وفعال في تحرير التجارة الخارجية وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة : ميزان القوى داخل النظام التجاري العالمي يرجح كفة الإتفاقات التجارية الإقليمية للدول المتقدمة على حساب الإتفاقات متعددة الأطراف للدول الأخرى المشاركة كالدول النامية، وهي فرضية صحيحة، لأن الواقع فعلاً يقوم على سيطرة تلك الإتفاقات التجارية الإقليمية خاصة من طرف الدول الصناعية الكبرى .

الفرضية الرابعة : يعتبر التزايد المستمر للإتفاقات التجارية الإقليمية مؤشر قوي لنجاح النظام التجاري متعدد الأطراف من خلال تحرير أكبر قدر ممكن من التبادل التجاري الإقليمي و القضاء على المسائل العالقة ضمن النظام التجاري متعدد الأطراف، وبالتالي تشجيع التحرير التجاري متعدد الأطراف، وهي فرضية خاطئة لأن الزيادة الكبيرة في عدد الإتفاقات التجارية الإقليمية تشكل تهديدا للنظام التجاري متعدد الأطراف.

ثانيا:نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج وهي كما يلي :

*أدى التطور المستمر لفهوم التجارة الخارجية والتي أصبحت تقوم على أساس المخصص الدولي وتقسيم العمل إلى زيادة أهميتها ودورها في ثراء و قوة الدولة ودفع مستوى رفاهية أفرادها، وغالبا ما تتبنى الدول المتقدمة سياسة تحرير التجارة الخارجية، كما تتجه الدول النامية سياسة التقييد بإستخدام مجموعة من الأساليب و الأدوات المختلفة.

*ساهمت العديد من العوامل على إنتشار ظاهرة العولمة بصفة عامة و خاصة من ناحية بعدها الإقتصادي، من أهمها زوال القطبية الثانية و التطور التكنولوجي و التوجه نحو تحرير التجارة الدولية وتشجيع الأندماجات و الكيانات الكبرى.

*في ظل الإطار متعدد الأطراف من الصعب تبرير قيام التكتلات الإقليمية غلا إذا أدت إلى تحقيق الرفاهية الإقتصادية للدولة، عن طريق إزالة القيود التجارية، وبالتالي يمكن تبرير هذه التكتلات إذا أدت إلى خلق المزيد من التجارة لاتحويلها، مع تخفيض القيود التجارية ضد الدول الغير أعضاء،

*تأثر سياسة التحرر و الإنفتاح الإقتصادي على تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة وجود إرتباط إيجابي بينهما، كما ساهمت العولمة الإقتصادية على إختلاف أشكالها في زيادة أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر على الساحة الدولية، كما تبنت الدول النامية سياسات جديدة ترمي إلى خلق مناخ إستثماري ملائم .

* شهدت الشركات متعددة الجنسيات على الصعيد العالمي زيادة كبيرة في مبيعاتها و أصول شركاتها وذلك في إطار النظام التجاري العالمي الجديد.

ثالثا:توصيات الدراسة:

على ضوء النتائج المستخلصة، يمكن تقديم بعض التوصيات:

كون المنظمة العالمية لتجارة الإطار الرئيسي لتحرير المبادلات التجارية الدولية، عليها تكثيف مجهوداتها في مجال التحرير من خلال المؤتمرات الوزارية وسد الثغرات و الإستثنائات التي تستخدمها الإتفاقات التجارية الإقليمية كأساس لتكتلها، وجعلها أكثر شفافية و وضوح.

لابد على الدول المتوسطة مراجعة سياستها التجارية و التبادلية الإقليمية، وتكييفها بنا يتماشى واقتصادها، بدلا من إعادة التفاوض مع دول الإتحاد الأوربي على تمديد الفترة الإنتقالية وهي غير مستعدة على الأقل في المدى القصير. عدم التعامل من قبل المسؤولين مع الإتحاد الأوربي على أنها قدر محتوم لا يمكن مواجهته، بل لابد من التعامل من موقع شريك حقيقي مما يضمن مبدأ تكافؤ الفرص و تقاسم الإيجابيا و السلبيات و محاولة تعظيم الإستفادة منها، خاصة فيما يخص الجوانب المتعلقة بالمساعدات المالية الموجهة لتطوير وتحسين تنافسية المؤسسات الوطنية و كذلك نقل الخبرات وتكنولوجيا.

رابعا: آفاق الدراسة:

رغم محاولة التطرق لأهم الجوانب الخاصة بتحرير التجارة الدولية في ظل النظام التجاري المتعدد الأطراف، إلا أن مجال البحث في هذا الموضوع لا يزال مفتوحا أمام آفاق عديدة، حيث أنه توجد عدة توجهات في الإقتصاد العالمي من شأنها أن تؤثر على تحرير التجارة الدولية، كما هو بالنسبة الى الإقتصاد الأخضر، فالبلدان النامية ذات الموارد المتجددة الوفيرة هي في وضع جيد للإستفادة من الفرص التي توفرها المنتجات الخضراء لزيادة حصتها في الأسواق الدولية من السلع و الخدمات أو ما أصبح يعرف حديثا بالتجارة الخضراء، كما أصبح للإقتصاد الرقمي وخاصة التجارة الإلكترونية دور كبير في زيادة المبادلات التجارية الدولية سواء ما تعلق بالسلع و الخدمات وهو ما يفتح آفاق جديدة تستدعي الدراسة.

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

1. إبراهيم محمد الفار، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول العربية (مصر: دار النهضة العربية، 1999).
2. أسامة المجذوب، العولمة الإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية (مصر: الدار المصرية اللبنانية، 2006) الطبعة الثانية.
3. اكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي العولمة و التكتلات الإقليمية البديلة (مصر: الدار العربية للطباعة و النشر، 2002).
4. السيد محمد أحمد السريني، محمد عزت، محمد غزلان: التجارة الدولية و المؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع، الاسكندرية، 2013.
5. بيلا بلاسا، نظرية التكامل الاقتصادي (مصر: ترجمة راشد البراوي، دار النهضة العربية، دون سنة نشر).
6. جلال أبو الفتوح و آخرون، الجمارك و التعريف الجمركية (دون دار نشر، 2006).
7. رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة (دمشق: دار الرضا للنشر، 2000).
8. رمضان رمضان صديق، اقتصاديات النقود و البنوك و التجارة الخارجية (القاهرة: دار النهضة العربية، 2006).
9. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا (بيروت: الدار الجامعية، 1998).
10. سامي عفيفي حام، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1993).
11. شريف علي الصوص، التجارة الدولية و التطبيقات (عمان: دار أسامة للنشر و التوزيع، 2012).
12. شقيري نوري موسى و آخرون، التحويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية (عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، 2012).
13. شقيري نوري موسى و آخرون، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية (عملن: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، 2012).
14. طالب عوض و داد، الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات (الاردن: كلية الأعمال، الجامعة الرندنية، 2013) الطبعة الثانية.
15. طه عبد العليم طه، إشكاليات التكامل الاقتصادي العربي (مصر: معهد البحوث و الدراسات العربية، 1993).
16. عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية: دار الجامعة الجديدة، 2000).
17. عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2004) الطبعة الثانية.

18. عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003).
19. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، (مصر: الدار الجامعية: 2006).
20. عبد الهادي عبد القادر سويقي، التجارة الخارجية (القاهرة: دون دار النشر، 2007).
21. عبيد علي الحجازي، محاضرات في التكتلات الاقتصادية بين النظرية و التطبيق (مصر: ديوان المنشورات الجامعية، 1997).
22. محمد صفوت قابل، تحرير التجارة الدولية بين التأييد و المعارضة (مصر: دار الفكر العربي، 2011).
23. محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية و التطبيق (القاهرة: معهد البحوث و الدراسات العربية، 2000).
24. محمود الطنطاوي الباز، دراسات في نظرية التجارة الخارجية (مصر: مكتبة عين شمس، 2007).
25. محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، الاقتصاد الدولي و التجارة الخارجية (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2016).

ii. الاطروحات و الرسائل:

1. عادل احمد مرسي إبراهيم، الاتجاهات الحديثة نحو التكتلات الاقليمية في ظل العولمة و أثرها على النظام التجاري متعدد الأطراف مع اشارة خاصة لمصر (رسالة دكتوراه في اقتصاديات التجارة الخارجية، جامعة حلوان، 2006).
2. نسرين محمد احمد العيسوي، الإغراق و آليات مكافحته بالتطبيق على السوق المصرية (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة القاهرة 2011).

iii. المقالات و المجلات:

1. علاوي محمد لحسن، الاقليمية الجديدة- المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الاقليمي (مجلة الباحث، العدد 07، الجزائر، 2009-2010).
2. زروق جمال الدين، واقع السياسات التجارية و آفاقها في ظل منظمة التجارة العالمية (مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1998).
3. أمينة أمين حلمي، الاقليمية مقابل التعددية في العلاقات الاقتصادية الدولية (أوراق اقتصادية، العدد 21، تابحوث و الدراسات الاقتصادية و المالية، فيفري، 2003).

iv. التقارير و الوثائق:

1. مصطفى باكر، تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر (برنامج أعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات و اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر، 24-28 يناير 2004).

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

I. Les ouvrages :

1. Bernard Guillochon, Annie Kawaeki, **Economie Internationale : Commerce et Macro économie**, Dundo, 5 édition, 2006.
2. El agraa Ali.M, **Regional Integration Experience Theory and Measurement**, Rowman and littlefield publishers,1999.
3. La regionalisation et le système commercial multilateral, **Le rôle des accords commerciaux régionaux**, OCDE, décembre, 2003.

II. Les rapports et les documents :

1. Organisation mondiale du commerce, l'OMC à 20 ans défis et réalisation septembre 2015.
2. World Trade Organization, world trade statistical review, 2016.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et
des Sciences de Gestion



Département: Sciences Économiques

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي أسفله:

الطالب (ة): **تسابجي نصيرة** المولود(ة) بتاريخ: **1988/05/17** ب. المسلة
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: **206829911** الصادرة بتاريخ: **2021/05/01** دائرة: **المسلة**
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: **علوم اقتصاد تخصص اقتصاد دولي** خلال السنة الجامعية: **2021/2022**
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: **تحرير التجارة الدولية وتصميم الاقتصاد
والنظام التجاري المتعدد الأطراف**

أصح بشرفي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: **2022/06/19**

التوقيع والبيضة

19 جوان 2022

نظروا ومصدق على توقيع
السيد/الآنسة
المسيلة في:
رئيس م شرف

نحن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه التوقيع
عمارة بوبكر المكنوني



تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): **رحالة سجيرة** المولود(ة) بتاريخ: **03/04/1986** بن **عبد الرحمن**
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: **181821** الصادرة بتاريخ: **28/09/2017** عن: **البلدية المسيلة**
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبية: **علوم اقتصادية** تخصص: **اقتصاد** خلال السنة الجامعية: **2021-2022**
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: **تصريح الشيازة الدراسية بين الإقليم**
و النظام الشيازة متعدد الأقطاب

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: **2022/05/19**

التوقيع و البصمة



من رئيس المجلس الشفهي
وبتفويض منه أقره الكلي
عمارة بوبكر الصلح